حول

مشروعات الرى الكبرى

المناقشة الفنية التى دارت بين كبيرين من رجال الفن

سعادة محمد زغلول باشا

معالى السير اسماعيل سرى باشا

وكلمة معالى شفيق باشا

فى الموضوع

عنى بجمعها وطبعها

الاستاذ محمد الحسينى حموده

مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية
٥/٢٨/١٠٠٠

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة

جاء فى خطبة العرش التى ألقيت هذا العام: أن الحكومة قد اعتزمت أن تبت برأى قاطع فى مشروعى الرى الكبيرين . وأيهما يفضل البدء به ، أيعلى خزان أسوان . أم ينشأ خزان جبل الأولياء فى السودان

ونظراً إلى أن هذه المشروعات لها أهمية عظمى وعلاقة شديدة بمستقبل الحالة الاقتصادية فى مصر .

فقد استحسنت أن أنير الطريق أمام المشتغلين بهذا الموضوع: وخاصة أمام من ستكون كلمتهم العليا فى ترجيح أحد المشروعين على الآخر : بجمع شتات المناقشات الفنية القيمة التى دارت على صفحات الصحف بخصوص هذه المشروعات بين حضرة صاحب السعادة محمد زغلول باشا عضو مجلس النواب . ووكيل وزارات الأوقاف والأشغال والمواصلات سابقا وحضرة صاحب المعالى السير اسماعيل سرى باشا عضو مجلس الشيوخ ووزير الأشغال سابقا . وذكر كلمة حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا عضو مجلس الشيوخ ووزير الأشغال سابقا . وهى التى قالها فى هذا الشأن أيضا

وانى بحسن الضراعة الى الله. وطهارة مقصدى فيما انتويته . أسأله أن يوفق الرأى العام والقائمين بالأمر للهداية الى مواطن الصواب حتى تحل هذه المشكلة حلا يضمن مصالح مصر وطننا العزيز ؟

الناشر

محمد الحسينى حمودة

المقالة الاولى

نقلا عن جريدة كوكب الشرق الغراء الصادرة فى ٢١ يوليو سنة ١٩٢٦

عن مشروعى جبل الاولياء وخزان مكوار

أيها أفيد لمصر والمصريين

انشاء خزان جبل الأولياء أم تعلية خزان اسوان

حديث هام لحضرة صاحب السعادة محمد باشا زغلول

مقدمة واجبة

يشغل التفكير فى توفير المياه لرى أرض مصر خواطر الأمة جميعا على اختلاف طبقاتها ، لان النيل حياتها ، ولان أحياء مالا يزال مواتا من أرضها موقوف على زيادة مقادير الماء التى تصل الينا من منابع النيل ، فالضن بتسرب بعض ماء النيل سدى أكبر ما انصرفت اليه همم الاخصائيين من كبار المهندسين

ومن أجل هذه الغاية أو استنادا عليها واحتماء بها . فكروا فى مشروعات الرى الكبرى فى السودان ، فانقسمت آراء الخبيرين من كبار المهندسين فيها وتباينت ، ولم يكن هذا الانقسام والتباين قاصرين على المهندسين الوطنيين ، من حكوميين وغير حكوميين ، بل شمل كبار المهندسين الانجليز أنفسهم ، فراحوا فئتين متعارضتين

وقد استؤنف الحوار حول هذا الموضوع هذه الأيام ، على أثر انصراف نية وزارة الاشغال العمومية الى الاستعاضة بمشروع خزان جبل الاولياء مشروع تعلية خزان اسوان

ولما كان البت فى تفضيل أحد المشروعين على الآخر ، لا يتسنى الا للنابغين من رجال الرى فلم أجد أمامى من أستنير بآرائه الصائبة الثاقبة فى هـذه المسألة الا بارى قوسها ، وعاقد بندها ، العالم الرياضى الجليل ، والمهندس النابغ الكبير محمد باشا زغلول الوكيل السابق لوزارات الاشغال والاوقاف والمواصلات ، وفى ذكر اسمه ما يغنى عن التعريف

قصدت اليه وطلبت منه التفضل على ببيانات فنية يستبين منها كل قارىء حقيقـة ما يمكن أن يخزنه كل من المشروعين السالفين من المياه ، لتكون هـذه البيانات فصل الخطاب فى هـذا الباب ولتكون حجة فى يد الامة اذا قدر أن تتغير الحال غير الحال

والامة التى عرفت فى محمد باشا زغلول الموظف الامين الذى آثر مصلحتها على مصلحته ، والمهندس النـابغ القدير الذى يفتقـد فى معظمات الامور ، لا ترقب منه الا أن يلبى ندائى عن طيبـة خاطر ، والا أن يحقق فيه رجائى بصدر منشرح وثغر باسم ، لانه رجل الشعب الذى وقف نفسه على خدمته باخلاص ، سواء أكان فى الحكومة أم خارجها ، والعمل الذى أداه للامة فى مراجعة ميزانية وزارة الاشغال بصفة كونه عضو اللجنة البرلمانية التى ندبت لمراجعة الميزانية العامة وفى غير هذا من مهام الامور ، لا يقل قيمة عما كان يمكن له أن يؤديه من الخدم الجلى للشعب وهو فى الوزارة أو فى غيرها من المناصب العالية

وما كدت أعرض على سعادة المهندس الكبير زغلول باشا الغاية من زيارتى له حتى بسم ثم أطرق لحظة مفكرا ، أملى على بعدها بتؤدة رجل الارقام ، الذى تعود القيام بمهام الاعمال وأبعدها خطورة البيانات التالية ، بصيغة جلية واضحة تجعل تفهمها قريب المنال من كل واحد من القارئين

قال سعادته :

خزان أسوان

تم أنشاء خزان أسوان عام ١٩٠٢ ليخزن من المياه نحو مليار واحد من الامتار المكعبة ، ثم تقررت تعليته ستة أمتار أخرى لتبلغ كمية المياه التى يخزنها نحو مليارين ونصف مليار ، وقد بدىء فى هذه التعلية عام ١٩٠٧ ، وتمت فى نهاية عام ١٩١٢

وكانت هناك فكرة منصرفة الى تعلية الخزان سبعة أمتار أخرى ، ليحجز علاوة على ما تقدم مليارين ونصف مليار متر مكعب من المياه ، فيصبح مجموع ما يخزنه خمسة مليارات ، فيتسنى تحسين حالة الاراضى المنزرعة الآن ، واصلاح الاراضى « البور » فتدر على مصر الخيرات والبركات

سياسة التحكم

فى مياه النيل

غير أن وجهة النظر نحو تلك الفكرة قد تغيرت بعد ذلك ، عنـد ما شرعت وزارة الاشغال بدرس سياسة التحكم فى مياه النيـل للانتفاع بمياه الفيضان التى تضيع سدى فى البحر الابيض المتوسط ، لـكى يأخذ السودان حصته من هذه المياه الضائعة لاستثمار أراضيه الزراعيـة ، لذلك عدل عن مشروع تعلية خزان أسوان ليكون التخزين فى السودان عند منابع النيل ، و يكون التخزين اذ ذاك عبارة عن سلسلة خزانات قريب بعضها من بعضها الآخر، لتغدو المنفعة مشتركة بين مصر والسودان ، وتتولى شؤونها ادارة واحدة . . .

قناطر جبل الاولياء

ومن سلسلة هذه الخزانات قناطر جبل الاولياء التى كثر التحدث عنها فى هذه الايام بسبب عدول وزارة الاشغال عن مشروع هذه القناطر ، والاستعاضة بها تعلية خزان أسوان سبعة أمتـار أخرى . أى بالرجوع الى تنفيذ الفكرة القديمة التى سبقت الاشارة اليها .

وسيتضح جليا من المقارنة بين ما يخزنه خزان جبل الاوليـاء . وما يمكن الحصول عليه من الماء الذى يخزن بتعلية خزان أسوان ان فكرة وزارة الاشغال الاخيرة وجيهة تستحق ما يليق بها من الاعتبار والاهتمام

مقارنة بالارقام

بين المشروعين

وتفصيل ذلك أن خزان جبل الاولياء — كما جاء بالجدول رقم ١٧ بكتاب ضبط النيل — اذا اعد لحجز المياه لمنسوب ٣٨٠ مترا ، أى بحجز ثلاثة أمتار أعلى من اعظم فيضان للنيل الابيض — فان مقدار المياه المحجوزة يبلغ نحو ٧٣٧٠ مليون متر مكعب

و يستغرق خزن هذه الكمية من المياه خمسة اشهر ابتداؤها شهر اغسطس فالذى يضيع منها فى خلال هذه المدة بين التسرب والتبخر ، هو ثلاثة الآف مليون متر مكعب ، أى بنسبة اربعين فى المائة من مجموع الماء المخزون قبل استخدامه .

أما ما يفقد من الماء المخزون عند صرفه باعتبار ان الانتفاع به يبتدىء من يناير و ينتهى فى أول ابريل — لان تأخير صرفه يضيع كثيراً منه — فهو ٩١٠ ملايين من الامتار المكعبة

وعلى ذلك يبلغ ما يضيع من الماء مدة التخزين والصرف ٥٣ فى المائة من المجموع الكلى

ولا يعزب عن البال ان المقدار الذى يضيع منه فى الطريق بين الخرطوم وأسوان لا يستهان به ، وقد قدرته وزارة الاشغال بنحو عشرين فى المائة

والمستخلص مما تقدم اننا اذا اعتبرنا كمية الماء عند الخرطوم مائة فان ما يصل منه الى أسوان هو ٢٧ فى المائة من هذه الكمية

و بناء على ذلك يكون ما يصل الى مصر من مخزون مفروض انه ٧٣٧٠ مليون متر مكعب ، انما هو ١٩٨٩ مليون متر فقط .

أما نفقات خزان جبل الاولياء بهذا الحجم فالغالب انها تزيد على ستة ملايين من الجنيهات يدخل فى ذلك مصاريف انشاء جسور للنيل الابيض من الجانب الشرقى . فى معظم طول مسافة التخزين وهى ٣٠٠ كيلو متر . لتتحمل ارتفاع المياه الذى ينشأ عن التخزين ، والمقدر لارتفاعها نحو ثلاثة أمتار فوق أعلى فيضان للنيل الابيض

و يضاف الى ما تقدم من النفقات التعويضات المالية التى تعطى عن الاراضى التى تغمرها مياه التخزين وهى عبارة عن « خفوج » متسعة تتصل بالنهر ، وتنتفع من هذه المناطق القبائل الضاربة هناك بجوار النيل و يبلغ مسطح هـذه الخفوج خمسمائة الف فدان تقريبا

وعند اعادة النظر فى هذا المشروع اتضح أن الجسور الجديدة التى ستنشأ لحفظ المياه المخزونة ، والتى ستكون من التراب تحتاج الى صيانة سنوية ومراقبة دقيقة ، كما هى الحال فى مصر ، فى فصل الفيضان

وغنى عن البيان ان الايدى العاملة هناك قليلة . أضف الى هذا ان هذه الجسور الحديثة تسبب رشحا عظيما مدة التخزين للاراضى المجاورة لها وحدوث أى قطع فى هذه الجسور يؤول الى ضياع معظم الماء المخزون

من أجل ذلك رأت وزارة الاشغال ، تلافيا للطوارئ ، أن تخفض منسوب التخزين من ٣٨٠ مترا الى ٣٧٧ مترا أى بنقص ثلاثة أمتار ، حتى تجعل المخزون لا يعدو درجة الفيضان العالية المعتادة التى لا يخشى منها ، لأن الجسور الحالية اعتادت تحمل درجة هذا الفيضان منذ سنين عديدة ، و بذلك نقصت المساحة التى كان يغمرها الخزان الى نحو ٣٧٦ الف فدان .

أما مقدار ما يخزن بعد هـذا التعديل فى خزان جبل الاولياء ، أى بعد تخفيض منسوب التخزين ثلاثة أمتار فيبلغ ٣٧٠٠ مليون متر ، يصل منه الى اسوان (باعتبار ان الذى يضيع منه هو بنسبة ٧٣ فى المئة كما بينا سابقاً) ٩٩٩ مليون متر مكعب ، أى نحو مليار واحد تقريباً .

وقد أعد مشروع قناطر جبل الاولياء وفق التخفيض الاخير وصودق له ، وقدرت النفقات اللازمة لأنشاء هذه القناطر حسب التعديل الأخير بثلاثة ملايين من الجنيهات مع العلم بأن بناء هذا السد لا يكون على أرض صخرية الا جزء منه يبلغ ثلثه فقط . أما باقى السد فيكون أساسه على أرض طبيعتها طينية فيحتاج الى عناية عظمى فى تأسيسه خلافا لخزان اسوان

نرجع الآن الى تعلية خزان اسوان نحو ستة أمتار ، فنقول ان هذه التعلية تعطى من الماء المخزون ما مقداره ملياران ونصف المليار كما سبق القول

أما ما يفقد منه مدة التخزين فيكاد يكون معدوما لان مجرى التخزين بين اسوان وحلفا صخرى بطبيعته فالتسرب يكاد يكون معدوما . ولا يزيد على ما هو عليه الآن .

أما التبخر فمرجعه سعة المسطح لا العمق ، والسعة لا تزيد كثيرا ، خصوصا ان مجرى النيل محصور بين سلسلتين جبليتين متقاربتين جدا ، كما ان المساحة الزراعية التى ستغمر ضئيلة لا تذكر .

ومع ذلك ، فاذا فرضنا أن التبخر الحاصل الآن سيزيد نحو عشرة فى المائة فان صافى التخزين سيكون ٢٢٢٥ مليون متر مكعب وهو أكثر مما يمكن أن يخزنه مشروع جبل الاولياء، قبل تخفيض حجمه ، وأكثر من ضعفى ما يخزنه حسب التعديل الاخير

تعلية خزان اسوان

أما التعلية فمسألة فنية يرجع فيها الى وزارة الاشغال . فان دل الحساب على امكان حدوثها بغير زيادة فى سمك البناء الحالى ، كان ذلك فى مصلحة مصر ماديا ولا تتجاوز التكاليف فى هذه الحال نصف ما ينفق على خزان جبل الاولياء بعد التعديل ، واذا احتيج الى زيادة السمك كما حصل سابقا فالغالب أن النفقات لا تجاوز الثلاثة الملايين الجنيه المقدرة لمشروع جبل الاولياء

ما ربح مصر؟

أما الفوائد التى تعود على مصر من جراء تعلية خزان اسوان فهى :

أولا — الحصول على مليارين ونصف المليار من الامتار المكعبة من المياه ، وهو ما لا نحصل عليه من خزان جبل الاولياء

ثانيا — ان النفقات التى تصرف على تعلية خزان اسوان اقل من المقدر لخزان جبل الاولياء أو مساوية له، مع الحصول على منفعة مزدوجة من هذه التعلية

ثالثا — ان التخزين سيكون فى مصر ، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من السرعة فى امداد القطر بالماء المخزون فى الايام العصيبة

رب معترض يقول إنه يتعذر ملء خزان اسوان بعد التعلية فى السنوات التى يكون فيها الفيضان منخفضا . فالجواب عن ذلك أن تعديل مجرى النيل فى منطقة

السدود سيضاعف مقدار الايراد الذى سيأتى الى مصر الان . اذ ظهر من الابحاث التى عملت فى منطقة السدود أن أكثر من ٥٠ ٪ من ايراد بحر الجبل يضيع سدى فى هذه المنطقة التى يبلغ مسطحها نحو مليونين و ٧٠٠ الف فدان

وأن تعديل مجرى النيل ينقذ مصر من الوجهة الصحية ، من الامراض الكثيرة التى تحمل جراثيمها مياه النيل بعد خروجها من منطقة السدود (أى المستنقعات المذكورة) ويقلل من وجود الحشائش التى تزداد عاما فعاما فى الاراضى والمصارف . والتى تحمل مياه النيل بزورها من المنطقة المذكورة

وهذه الزيادة المنتظرة فى المياه بسبب تعديل مجرى النيل ستعوض على مصر كثيرا مما ضاع عليها ، وتساعدها طبعا على انماء الثروة الداخلية وعلى تخزين المياه بسهولة فى خزان اسوان ، فعلى الحكومة والبرلمان ألا يضنا بالمال اللازم لهذا المشروع

* * *

وعند ذاك استأذنت حضرة صاحب السعادة زغلول باشا بالانصراف ، شاكرا له عنايته بأهم مشروع يشغل الامة الآن ، سائلا الله أن يكثر من أمثاله بين العاملين لخير الامة والبلاد

(أمضاء) جورج طنوس

المقالة الثانية

لمعالى اسماعيل سرى باشا

نقلا عن جريدة السياسة الغراء الصادرة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦
ردا على المقالة الأولى

مشروعات الرى الكبرى

رأى مضرة صاحب المعالى اسماعيل سرى باشا

حاجة مصر للمياه واستصلاح الاراضى — مشروعات الرى التى اقترحت فى سنة ١٩٠٩ — خزان جبل الاولياء وتعضيد معاليه له — الاعتراض على تعلية خزان أسوان ومناقشة آراء أنصار هذه التعلية — نفقات بناء كل من الخزانين والتعويضات عنهما

هذا هو المقال الذى اشرنا اليه فى السياسة أمس والذى تفضل حضرة صاحب المعالى اسماعيل سرى باشا بتوجيهه للسياسة عن مشروعات الرى الكبرى

حاجة مصر للمياه واستصلاح الاراضى

مصر بحاجة الى الماء لرى اراضيها كى تقابل الحاجات المتزايدة بنسبة تزايد سكانها ازدياداً سنويا يقدر بـ ١٦ ر ١ فى المائة من تعدادها . ومن حظ مصر أن بها اراضى قابلة للزراعة لم تصلح بعد . ففى الوجه البحرى ٠٠٠ ر ٨٠٠ ر ١ فدان بجهات البرارى ومناطق البحيرات . وفى الوجه القبلى ٠٠٠ ر ٢٠٠ ر ١ تروى ريا حوضيا فلا تنتج الا محصولا واحداً فى السنة و ٠٠٠ ر ٣٠٠ فدان اراض منحطة بالصحراء الغربية ومنفصلة عن الوادى بتلال صغيرة تدعى الخفوج فمجموع هذه الاطيان ٠٠٠ ر ٣٠٠ ر ٣ فدان ، يستنزل منها ٠٠٠ ر ٢٠٠ فدان لمصايد الاسماك ، يكون ما يلزم اصلاحه ٠٠٠ ر ١٠٠ ر ٣

وما دام يمكن رفع المياه من النيل لرى الاراضى فان اصلاحها للزراعة ممكن ولو كانت صحراوية . فاذا ادركنا أن مساحة مصر بما فيها الصحارى تبلغ خمسمائة مليون فدان يمكن ريها اذا رفعت المياه اليها بالطلمبات رأينا ما لمصر من ثروة زراعية عظيمة . واذا كانت الطلمبات تتكلف اليوم كثيراً فقد تهدى المخترعات الى ما يقلل كلفتها فى المستقبل ، وعندئذ تصبح الاراضى المصرية لا حد لمساحتها ، اذ المزروع اليوم منها جزء من مائة من مجموع المساحة . ويدل على امكان اصلاح هذه الاراضى اذا أمكن رفع الماء اليها ما حصل فى وادى كوم امبو . فقد كلفت من قبل الحكومة المصرية أن اعمل مشروعا لرفع المياه وتوزيعها على الوادى المذكور الذى يرتفع عن مياه النيل بما يقرب من ٢٣ مترا فعمل هذا المشروع ونفذ فعلا بواسطة شركة أجنبية ونجح نجاحا تاما

ومن حظ مصر أيضاً ان مجموع مياه النيل يكفى مصر والسودان . لكن المياه تسير فى النيل فى فصول السنة المختلفة بكميات مختلفة فاذا أمكن عمل التدابير اللازمة لتنظيم المياه ووصولها للاراضى بكميات مناسبة فى وقت الحاجة ومنع المياه من الضياع فى السدود والبحر الابيض أمكن استخدامها لزراعة القطرين.

مشروعات الرى الكبرى

ولهذه الغاية فكرت الحكومة فى سنة ١٩٠٩ فى درس مسألة تدبير مياه النيل وكلفتنى بالتجول ببلاد السودان . وتعرف مجارى النيل فتوجهت فعلا وكنت وزيراً للاشغال يومئذ ومررت بالنيل الابيض والنيل الازرق واحطت علما بهذين المجريين والروافد التى تغذيهما وبالمنطقة المنحطة بمجرى النيل الابيض المسماة بمنطقة السدود . وبعد عودتى من السودان قدمت تقريراً مبدئياً طبع بمطبعة وزارة الحربية عما ارتأيته من التدابير لتنظيم ايراد النيل بنسبة الفصول . وكانت الاعمال التى أشرت بها فيما يختص بالقطر المصرى عمل خزان ببحيرة البرت التى هى الخزان الطبيعى لمجرى النيل الابيض نظراً لسعتها التى تبلغ ١ر٢٥٠ر٠٠٠ فدان ونظراً لان شواطئها رأسية غير منحدرة فخزن المياه فيها لا يزيد سطح التبخر الا قليلا ولمنع ضياع المياه التى تمر من هذا الخزان الى مجرى النيل الابيض فلا تفقد الا يسيراً عند مرورها بمنطقة السدود التى يفقد فيها

الآن من مياه النيل الابيض ما يبلغ الثلثين ولا يخرج من المنطقة للنيل الابيض بعد ذلك الا ثلث المياه الداخلة فى هذه المنطقة — لادراك هذه الغاية أشرت بعمل تعديل فى مجرى النيل خلال هذه المنطقة بعمل تحويلة للنيل خارج منطقة السدود من الجهة الشرقية وليست بعيدة عنها الا بمسافة يسيرة وذلك لامكان انشاء التحويلة فى وقت قصير بعمل فتحات كثيرة تدخل منها الكراكات . ولما كانت المسافة بين بحيرة البرت و بين القطر المصرى لا تقل عن الستة آلاف كيلو متر لوصول المياه من بحيرة البرت الى القطر المصرى يستغرق من ثلاثة اشهر الى ثلاثة اشهر ونصف أو أربعة . ولما كان المقيم بمصر لا يستطيع أن يعرف احتياجاته للمياه قبل أربعة اشهر لذلك اشرت ببناء قناطر حجز بجهة جبل الاولياء الكائن جنوبى الخرطوم بمسافة ٤٥ كيلو مترا كى يستعمل مجرى النيل الابيض جنوبى القناطر كحوض منظم بين بحيرة البرت والقطر المصرى لقرب جبل الأولياء من القطر المصرى وذلك لامكان وصول المياه من جبل الأولياء لمصر فى ثلاثة أسابيع بدلا من ثلاثة اشهر ونصف التى تصل فيها المياه من بحيرة البرت .

وحيث أن فى رأيى أنه لا يمكن الاستفادة من المياه الآتية من بحيرة البرت كلها حالا بالنظر للوقت الطويل الذى يلزم لاجراء التحويلة خلال منطقة السدود و بناء الخزان بالبرت فقد أشرت ببناء قناطر جبل الأولياء حالا كى تستعمل الآن كخزان يخزن من مياه النيل الأبيض مدة فيضانه كمية من المياه تعادل الكمية الجارى خزنها الآن بخزان اصوان لاصلاح جزء من الأراضى المصرية بالمياه التى تخزن بجبل الأولياء . ومفهوم أن هذه الوظيفة لخزان جبل الأولياء مؤقتة وأن وظيفته الحقيقية هو أن يكون حوضا منظما بين بحيرة البرت والقطر المصرى . وخزن المياه أمام جبل الأولياء ممكن فى كل أوقات السنة لأن مياه النيل الأبيض رائقة

وكما أصلح خزان أسوان نصف مليون فدان معظمها كان فى الأقاليم الوسطى و بقية الوجة القبلى زيادة عما كان من تسهيل المناوبات وزيادة الأراضى التى تزرع أرزاً فى المناطق البحرية المنحطة من الدلتا فسيصلح خزان جبل الأولياء نصف مليون فدان أخرى منها الثلث بالوجه القبلى خصوصا فى الأراضى المشغولة بالحيضان المنعزلة بمديريتى اسوان وقنا مما لا يروى ريا نيلياً

الا فى السنين ذات الفيضان العالى جداً والثلثين بالوجه البحرى فى أطراف الأراضى المزروعة الآن فى المناطق المسماة بالبرارى

وحيث أن الأمة المصرية ترغب وتلح كثيرا فى زيادة المياه فى القريب العاجل لاصلاح جزء من الأراضى البور لا يقل عن الخمسمائة الف فدان مع اباحة زراعة الارز وتخفيف وطأة المناوبات فلا بد من انشاء هذا الخزان حالا

أما اصلاح بقية أراضى القطر فيتوقف على انشاء خزان البرت وتحويل مجرى النيل فى منطقة السدود

وقد اعترض بعضهم بان المنطقة التى يشغلها خزان جبل الأولياء كثيرة المسام و يضيع فيها الماء بالتسرب . وذلك غير صحيح . فقد أجريت مجسات على طول النيل الأبيض بالمنطقة المذكورة ودلت على أن التسرب عادى .

تعلية خزان اسوان والاعتراض عليه

وقال بعضهم أيضاً انه يمكن الاستغناء عن خزان جبل الأولياء بتعلية خزان اسوان . وهذا يكون صحيحاً اذا لم تعترض هذه العملية استحالات فنية وادروليكية (متعلقة بتصرف المياه)

يعترض فنيا على تعلية خزان اسوان لأنه كما هو معلوم قد بنى فى المبدأ لحجز مليار متر مكعب من المياه ثم سمك وعلى ليحجز مليارين ونصفا وربط الحائط الأول بالثانى بواسطة قضبان من الحديد ولا يدرى الا علام الغيوب ماهو التفاعل الحاصل بين الحديد والبناء الجرانيت ولذلك يعتبر هذا الخزان بحالته الحاضرة أعرج فلو على مرة أخرى وربط الحائط الثالث بالاثنين الاولين فيكون الخزان أكثر عرجا

وحيث أن هذا الخزان لم يبن لخمسين ولا لمائة سنة بل لأزمان طويلة جداً لا يمكن حصرها فيلزم أن لا يكون فيه أى عيب أو شائبة من الوجهة الفنية

أما الاعتراض الادروليكى فهو انه فى السنين ذات الايراد المنحط لا يمكن الا بشق الأنفس ملء الخزان بالكمية التى يخزنها الآن فماذا يكون الحال عند مضاعفة سعته والمياه التى تخزن به كما حصل فى سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ حيث كان النيل منحطا جداً . ومع انه فى تلك السنة منعت زراعة الارز بتاتا فقد استعمل ربع الماء المخزون فى محاياة الزراعة الشتوية التى تروى عادة من تصرف النيل الطبيعى

كانت مياه النيل فى السبعة والعشرين سنة الماضية غير كافية فى عشر منها لملء خزان اسوان المعلى ولاستيفاء احتياجات الزراعة بعد التوسع المترتب على التخزين الأضافى ففى حالة عدم امكان ملء الخزان لانحطاط الايراد يترتب على ذلك بوار الاطيان المرتبة على المياه الزائدة وقد ينشأ عن ذلك قحط لاهل هذه البلاد فضلا عن الخسائر التى تعود على الناس وعلى الحكومة

ربما قيل بامكان البدء في ملء الخزان المعلى قبل التاريخ الذى يملأ فيه الخزان الحالى . لكن القومسيون المختلط الذى عينته الحكومة المصرية قبل البدء فى بناء خزان اسوان الاصلى قرر أنه يجب عدم الحجز قبل أن يصل منسوب النهر الطبيعى الى ٨٨ متراً فوق سطح البحر المالح لتكون المياه صافية وذلك يكون عادة فى أوائل نوفمبر من كل سنة

وحيث ان ايراد النهر الطبيعي يصبح مكافئا للمطالب المائية الحالية فى أواسط فبراير فيتعين ان تكون مدة الملء بين هذين التاريخين

وتصرف النهر بينهما فى السنين المتوسطة والواطئة لا يكفى لأكثر مما يحجز حاليا في خزان اسوان ويسد فى مطالب الزراعة الحالية . فاذا بدىء الملء قبل أن تصل مياه النهر الطبيعى الى منسوب ٨٨ بدىء بماء كثير الطمى فينتج عن ذلك رسوبه فى القاع وارتفاع القاع اذ لا يمكن لسرعة مياه الفيضان التالى أن تنتزع هذا الطمى من القاع وتكون النتيجة النهائية تقليل سعة الخزان

ورب معترض كذلك يقول ما ضر لو استغنى عن تصريف مياه من الخزان عند ملئه مما يقدر بخمسة وسبعين مليون متر مكعب يوميا فى أثناء المدة من ديسمبر لأوائل فبراير حين تسد الترع للتطهير . وهذا الاعتراض غير وجيه مطلقا لانه عقب فيضان النيل يكون قاعه مرتفعاً والمياه التى تصرف فيه أثناء الجفاف الغرض منها تكوين الصحن الصغير للنيل لامكان سريان مياه التحاريق به ولعدم حرمان البلاد من مياه الشرب ولاستمرار الملاحة فضلا عن ضرورة وفاء الحكومة بتعهداتها لشركة قناة السويس باعطاء المياه للترعة الاسماعيلية لتغذية المدن الواقعة على القنال والسفن المارة به . فلو قطعت الخمسة والسبعون مليونا مدة الجفاف لامتنعت كل هذه المزايا زيادة عن تكون برك فى قاع النيل والترع من المياه الآسنة ينتج منها ضرر لا مزيد عليه من الوجهة الصحية

على أن الذى لا يستطيع العقل العادى أن يقبله قول بعضهم ان تعلية خزان

اسوان مشروع وطنى به نضع أيدينا على حاجياتنا المائية داخل حدود مصر بخلاف خزان جبل الاولياء الذى يجعل مفاتيح النيل فى يد غيرنا . وقد نسى هؤلاء أن البرلمان قد وافق فى نفس الجلسة التى أوقف فيها العمل فى خزان جبل الاولياء على اعتمادات قناة السدود . وهـذا تناقض كبير من المعترض يدل على قصر نظر . أضف الى هذا ان مصر لن تستغنى بجبل الاولياء ولا باسوان المعلى عن المضى فى سياسة التخزين حتى تستوفى كل احتياجاتها التى لا يمكن لهـذا المشروع أو ذاك أن يسدها حيث ان كمية ما يراد حجزه بهذا أو ذاك لا تتجاوز ٥ر٠ مليارين فى حين أن مصر تحتاج بعد تمام توسعها الزراعى لنحو ١٤ مليارا زيادة عما يمدها به النيل الآن وخزان اسوان الحالى من الايراد الصيفى أى اننا فى حاجة الى نحو ٥ر١١ مليـارا لابد من تخزينهـا فى بحيرة البرت التى هى الخزان الطبيعى للنيل الأبيض كما قلت آنفاً والواقعـة تحت نفوذ انجلترا و بلجيكا أما تكاليف خزان جبل الاولياء فهى كما يأتى :

بناء الخزان وملحقاته	٢ر٠٠٠ر٠٠٠ ج
تعويض للاراضى التى تغمرها مياهه	١ر٠٠٠ر٠٠٠ ج
المجموع	٣ر٠٠٠ر٠٠٠ ج

أما تـكاليف تعليـة خزان اسوان فهو كما يأتى اذا قطع النظر عن كل الاعتراضات الفنية والادروليكية التى سبق ذكرها

تعلية الخزان	٢ر٠٠٠ر٠٠٠ ج
تعويضات عن الاراضى التى تغمرها المياه بمصر والسودان	٣ر٠٠٠ر٠٠٠ ج
المجموع	٥ر٠٠٠ر٠٠٠ ج

وتشمل هذه التعويضات قيمة الاراضى الزراعية والمساكن الموجودة بالمنطقة الكائنة بين موقع خزان اسوان ونهاية رد الميـاه بعد تعليته وذلك سيكون قبلى وادى حلفا . ولا يخفى أن بلاد النوبة التابعة لمصر وجزء منهـا تابع للسودان سيغمر بالميـاه تماما ويترتب عليه تشتيت الاهـالى الموجودة وضياع بيوتهم وأملاكهم أما المنطقة التى ستغمر بالمياه بفعل خزان جبل الاولياء فليس بها بلدان آهلة بالسكان بل البـلاد موجودة على طول النيـل الابيض مبنية فى الاراضى العالية التى لا تلحقها مياه خزان جبل الاولياء

٢ — قد يلاحظ ان تكاليف تعلية خزان اسوان تساوى تكاليف بنـاء

خزان جبل الاولياء فيجب أن يلاحظ فى الوقت نفسه ان خزان جبل الاولياء سينشأ من أساسه لحجز سبعة أمتار فى حين أن خزان اسوان تقتصر عمليته على التعلية والتسميك ليحجز ٣٥ مترا أى بزيادة سبعة أمتار على الحجز الحالى هذه التعلية الاخيرة تشمل التسميك من الاساس حتى يمكن أن يتحمل ضغط خمسة المليارات التى يراد حجزها ولم أزل اقول إن الاعتراضات الفنية والادروليكية الموجهة لتعلية خزان اسوان تحول حتما دون اجراء هذه التعلية

فضلا عن كل ما تقدم فانى اعتقد أن كل عمل نعمله فى السودان من قناطر أو خزانات أو مجارى مياه تكون بصفة نقط ارتكاز لتأييد حقوق مصر فى السودان حين الاقتضاء

المقالة الثالثة

لحضرة صاحب السعادة محمد زغلول باشا

نقلا عن جريدتى السياسة والاهرام الغراوين فى نوفمبر سنة ١٩٢٦

وقد نشرت بناء على دعوة وجهت من جريدة السياسة لكبار رجال الفن بأن يدلوا بآرائهم فى هذا الموضوع الخطير ردا على المقالة الثانية

رد على حديث سرى باشا

المنشور بالسياسة فى نوفمبر سنة ١٩٢٦

سألتمونى وطلب الى فى الوقت ذاته فريق كبير من مواطنى ابداء ملاحظاتى على البيانات التى ادلى بها صاحب المعالى اسماعيل سرى باشا فى حديث جرى لكم مع معاليه فى موضوع المقارنة بين خزان جبل الاولياء و بين تعلية خزان اسوان — وكان رأيى بداءة ذى بدء ان اعتذر عن الكتابة فى هذا الموضوع لسبب وجيه وهو أن اللجنة التى عينتها وزارة الأشغال لدرس المشروعين لم تباشر عملها بعد ولأن الوزارة لم تقدم نتيجة ابحاثها الفنية فى الموضوع وفيما يختص بنفقات البناء والتعويضات بحيث يتبين لها رأى قطعى جازم يمكن الاعتماد عليه

وجعله أساسا للمناقشة وما دامت الحالة هكذا يكون البحث فى الأمر على صفحات الجرائد سابقا لاوانه

غير أننى على ما لهذا السبب من وجاهة رأيت بعد التفكير أن أعدل عن رأيى الاول وأنزل عند طلبكم . فأدلى ببعض ما لدى من البيانات والمعلومات ضمنا بالجمهور أن يرد موارد الضلال فى أمر حيوى له من الاهمية ما يجعله فى مقدمة الامور التى تشغل الرأى العام فى الوقت الحاضر .

انى على ما لصاحب المعالى سرى باشا من الاحترام فى نفسى أرى أن ماقاله فى حديثه مع مندوب السياسة لم يخرج عن دائرة الرأى الذى عاد به من السودان بعد افتتاح خزان مكوار . وهو ذلك الرأى الذى روج له وبث له الدعاية فى حفلات كانت تقام له خصيصا فى مدن القطر على النحو الذى ما زال الجمهور يذكره . أما رأيه هذا الذى قامت عليه بياناته الواردة فى حديثه مع جريدة السياسة فهو يتناول الامور الاربعة الآتية : —

١ — كميات المياه التى يحجزها كل من الخزانين .

٢ — الاعتراضات الفنية على البناء وعلى الحالة المائية (الايدروليكيه) التى تجعل تعلية خزان أسوان أو ملأه فى الفيضانات المنخفضة امرا مستحيلا .

٣ — التعويضات لكل مشروع على حدته

٤ — وظيفة خزان جبل الاولياء فى المستقبل عند ما يتم انشاء خزان بحيرة البرت .

وقد أراد معاليه ببياناته هذه أن يقيم الدليل على ان انشاء خزان جبل الاولياء أفضل من استكمال التخزين فى خزان اسوان الذى هو الحوض الطبيعى الذى وهبه الله لمصر وارشد المهندسين الفنيين الذين اشتغلوا بنظرية التخزين الى استعماله لخير هذا القطر .

ان التقديرات التى ذكرها معالى سرى باشا فى بياناته جلها مبالغ فيه بالنقص أو بالزيادة . ناهيك بما هنالك من تناقض واضح غريب بينها وبين أراء معاليه التى كان قد أبداها قبل ذلك بصفة رسمية فى هذا الموضوع كما سنبينه فيما بعد

أولا — تقدير كمية المياه التى حجزها كل من الخزانين .

قال معالى سرى باشا إن كمية المياه التى تخزن فى جبل الاولياء توازى الكمية التى يخزنها خزان أسوان . أى انهـا تبلغ مليارين ونصف مليار متر مكعب .

فهل نسى معاليه ان مشروع جبل الاولياء الذى قدمه الى مجلس الوزراء فاعتمده فى جلسته المنعقدة فى ١٣ يوليو سنة ١٩٢٥ كان معدلا لمشروع السير مردوخ مكدونالد بحيث خفض منسوب الخزن ثلاثة أمتار فأصبح مشروعا اعرج ناقصا لا يمكن مصر أن تستفيد منه بأكثر من مليار متر مكعب . بعد أن كان مشروع السير مكدونالد يمكن الانتفاع منه عند أسوان بمليارين ونصف من الامتار المكعبة .

أما مشروع تعلية خزان أسوان فان الكمية التى ستنتفع بها مصر هى مليارات ونصف مليار زيادة عن الكمية المنتفع بها الآن

ثانياً — الاعتراضات الفنية على البناء التى يستحيل معها تعلية خزان أسوان. والاعتراضات الايدروليكية التى يستحيل معها ملء هذا الخزان فى السنين التى يكون فيها الفيضان منخفضا :

فعن الجزء الاول — من هذه الاعتراضات أقول . هل فات معالى سرى باشا أنه وهو وزير للاشغال قدم لمجلس الوزراء مذكرة اعتبرت بياناً رسمياً ونشرت بموافقة مجلس الوزراء فى الجرائد المصرية بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٥ وقد جاء بالفقرة العاشرة منها ما نصه .

« قيل بامكان تعلية خزان أسوان والاستعاضة به عن جميع المشروعات ولا يوجد من الناحية الفنية لهندسة البناء اعتراض على هذا الرأى يحول دون تعلية الخزان المذكور بمنسوب يسمح بمضاعفة ما يخزن فيه الآن »

وفضلا عن هذا الاعتراف الرسمى فان تدعيم خزان أسوان فى حالة تعليته للمرة الأولى كان بارشاد ونصائح المهندس الخبير المرحوم السير بنيامين بيكر الذى كان يعد من أقدر مهندسى البناء فى العالم وأوسعهم علما وخبرة وفى وقت كان معاليه فيه وزيراً للاشغال .

أما عن الجزء الثانى من الاعتراضات وهو عدم امكان الحجز باسوان الا متى وصل المنسوب الى ر ٨٨ فهل لا يتذكر معاليه أنه فى السنين الآتى بيانها بعد قد بدىء الحجز عند ما كان المنسوب أعلى من ذلك كثيراً كما هو واضح بالجدول الآتى .

السنة	المنسوب عند بدء الحجز	تاريخ بدء الحجز
١٩٠٢	٩٠ر٣٠	٢٠ اكتوبر

السنة	المنسوب عند بدء الحجز	تاريخ بدء الحجز
١٩٠٤	٨٨ر٥٤	٣ نوفمبر
١٩٠٧	٨٨ر١٩	٦ نوفمبر
١٩٠٨	٨٨ر٤٢	٢٦ نوفمبر
١٩١٢	٨٩ر٤٧	١٥ اكتوبر
١٩٢٥	٨٨ر٦٣	٢ نوفمبر

ومما نلفت النظر اليه أن معالى سرى باشا كان وزيراً للاشغال ومشرفا على عملية التخزين فى السنين الثلاث الأخيرة

وفى أيام قيام معاليه بامور وزارة الاشغال قدم جناب مدير خزان اسوان تقريراً بتاريخ سنة ١٩٢٥ اثبت فيه أن المباحث العملية التي أجريت عقب صرف الخزان فى السنين السابق ايضاحها بالجدول والتى بدئ فيها بالحجز على منسوب أعلى من ر ٨٨ اتضح انه لم يحدث طمى بالمرة ومن رأيه انه فى الامكان البدء فى الخزن عند ما يصل المنسوب الى ر ٨٩ كما ان جناب مراقب مصلحة الطبيعيات قدم فى السنة ذاتها تقريراً قال فيه — « لا نرى مانعا من البدء فى الحجز بخزان اسوان على نحو ما تم فى سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ متى وصل المنسوب الى ٩٠ بدون خوف من حدوث رسوب للطمى »

وعلاوة على ما ذكر فانه فى شهر مارس سنة ١٩٢٥ ومعالى سرى باشا وزير للاشغال تشكلت لجنة فنية من المستر بكسويل وكيل الوزارة المساعد والمستر هرست مدير مصلحة الطبيعيات والمستر وات مدير خزان اسوان والمستر بوتشر مدير قناطر الدلتا فقررت انه يكون التخزين عند ما يصل المنسوب الى أعلى من ٨٨ وقد نفذ ذلك فعلا سنة ١٩٢٥ فضلا عما تقدم فانه سنة ١٣ — ١٤ المعتبر فيها الفيضان منحطا جدا مضى عليها ١٣ سنة كانت حالة الفيضان فى غضونها جيدة وكافية للتخزين فهل نخسر مليارا ونصف مليار من الماء سنويا (وهو قيمة الفرق بين ما يمكن خزنه باسوان و بين الممكن الانتفاع به من خزان جبل الاولياء) لاجل سنة استثنائية لا نرى مثلها الا كل ١٥ سنة أو ٢٠ سنة .

« ومما يجب لفت النظر اليه أيضاً انه جاء بكتاب ضبط النيل صحيفة ٤٠ — ٤١ أن هذه السنة ١٩١٣ — ١٩١٤ لم يرد مثلها فى الانحطاط منذ ٢٤٠ سنة » مع العلم بان نتائج هذا الانخفاض فى مثل السنة المذكورة ممكن تلافيه بالحجز على

سد اسوان عند ما يصل المنسوب الاعلى من ٨٨ كما حدث فى السنين التى ذكرناها قبلا بدون ضرر أو خوف من الرسوب .

ثالثا — ان معالى سرى باشا يقدر تعويض الاراضى التى ستغمر باسباب تعلية خزان اسوان بثلاثة ملايين من الجنيهات مع ان المساحة التى ستغمر لا تزيد على ثمانية آلاف فدان كتقدير وزارة الاشغال الاولى ولا يعقل أن الفدان فى انحاء مركز الدر أو جنوبه يساوى ٣٧٥ جنيها وقد دفعت الوزارة أيام التعلية الاولى للخزان المذكور تسعة عشر جنيها عن الفدان الواحد بما فيه من المساكن وقد قدر معاليه التعويض عن الأراضى التى ستغمرها مياه خزان جبل الاولياء للسودان بمبلغ مليون جنيه مع أن مساحة هذه الارض تقدر بـ ٢٧٠ مائتين وسبعين الف فدان أى باعتبار ثمن الفدان الواحد أربعة جنيهات تقريبا .

وقد أخفى معاليه وراء ذلك التعويضات الاخرى التى ستترتب على غمر هذه المساحة والتى يدور على الالسنة انها تقدر بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات لعمل مشروعات رى بالجزيرة فى مساحة تعادل التى ستغمر بمياه خزان جبل الاولياء أضف الى ما تقدم أن الارض المستبدلة يلزم لها رى ولا بد لريها من أخذ المياه من أمام خزان مكوار وبذلك يصبح الزمام المنتفع من أمام هذا الخزان ستمائة الف فدان بعد أن كان مقيدا بثلاثمائة الف فدان . وليس معالى سرى باشا بجاهل ما دار من المخابرات بشأن هذه التعويضات والطلبات التى تقدمت فى صددها ونرجو ان لا يضطرنا الى نشر ما لدينا من التفاصيل فى هذا الخصوص

رابعا — عن وظيفة خزان جبل الاولياء فى المستقبل — أقول إن معالى سرى باشا قرر من مزايا التخزين بجبل الاولياء انه يمكن من استعمال مجرى النيل جنوبى الخزان المذكور كحوض منظم بين بحيرة البرت والقطر المصرى ولا نفهم لماذا لا يستعمل مجرى النيل جنوبى اسوان بعد تعليته كمنظم لبحيرة البرت والقطر المصرى اذ بذلك يتوفر المفقود من المياه المخزونة امام جبل الاولياء بسبب التسرب والتبخر مدة التخزين

أن مسألة التنظيم هذه لا تحتاج الى كبير عناء فى حساب تغذية القطر المصرى من خزان ألبرت اذا كانت رحلة المياه بين البرت واسوان قد علمت بعد تعديل مجرى النيل عند منطقة السدود ومع ذلك فعند ما يقام سد البرت وتتم عملية تعديل مجرى النيل بمنطقة السدود و يبدأ فعلا بالتغذية ربما ظهرت عوامل

جديدة تدلنا على عدم صلاحية موقع خزان جبل الاولياء و بذلك تخسر مصر كل الاموال التى أنفقت على هذا الخزان اذا نفذ من الآن — وأولى بنا ثم أولى أن نستكمل التخزين باسوان من الآن خصوصا وانه سيعطينا مخزونا أوفر مما ينتفع به من خزان جبل الاولياء ويمكننا الانتفاع به فى المستقبل الى أن تحين الفرصة لعمل خزان البرت الذى يحيط به كثير من المشاكل الدولية المحتاجة الى وقت طويل لازالتها قبل البدء فى انشائه كما هو الحاصل فى خزان بحيرة تسانا الآن

هذا ما تسمح لى الظروف الآن بالادلاء به من الآراء والبيانات التى لدى

المقالة الرابعة

لمعالى اسماعيل سرى باشا

نقلا عن جريدة السياسة الغراء الصادرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ . ردا على المقالة الثالثة

مشروعات الرى الكبرى

رد معالى اسماعيل سرى باشا

على سعادة محمد زغلول باشا

وضع سعادة محمد زغلول باشا الاسئلة الآتية فى العدد رقم ١٢٨٣ بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ من جريدة السياسة:

أولا — كمية المياه التى يمكن أن تنتفع بها مصر من القيام بعمل مشروع خزان جبل الاولياء

ثانياً — استحالة تعلية خزان اسوان من وجهة البناء الفنية وملئه من الوجهة الايدروليكية

ثالثاً — تقدير التعويضات فى كل من المشروعين

رابعاً — وظيفة خزان جبل الاولياء

فرداً على هذه الاسئلة نأتى بالمباحث الاربعة الآتية :

المبحث الاول — تابعت ردود سعادة زغلول باشا فى هـذه المسألة فتبين لى

ان هناك غموضا رجعت فى سبيل استجلائه الى مانشرته جريدة كوكب الشرق لسعادته اذ قال

(١) ان سعة خزان جبل الاولياء بعد التعديل ٣٧٠٠ مليون

(٢) الضائع بسبب التشرب والتبخر مدة التخزين التى تستغرق خمسة شهور ابتداء من أغسطس يقدر باربعين فى المائة من المخزون

(٣) مقدار الضائع من المخزون عند صرفه الذى يبتدىء من يناير وينتهى فى ابريل ١٣ فى المائة .

(٤) مقدار الضائع فى الطريق بين الخرطوم واسوان ٢٠ فى المائة حسب تقدير وزارة الاشغال

والمستخلص مما تقدم أننا اذا اعتبرنا (أقوال زغلول باشا) كمية الماء عند الخرطوم مائة فان ما يصل منها الى اسوان هو ٢٧ فى المائة

وعلى ذلك لا يصل الى اسوان من مياه جبل الاولياء سوى ٩٩٩ مليونا أى مليار واحد

وليسمح لى سعادة زغلول باشا أن أقرر أن الارقام التى أوردناها من مقاله تدل بصريح العبارة على أنه لم يعن العناية الكافية ببرنامج ملء وتفريغ الخزان وأنه فى رجوعه الى كتاب ضبط النيل التبس عليه الامر بين خزان جبل الاولياء الملغى والآخر المقرر . لذلك اضع الملاحظات الآتية تحت نظره :

(١) أن سعة الخزان فى مثل سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ هى ٣٤٢٠ مليونا ولا شك ان سعادته يعلم ان تلك السنة أوطأ ما عرف فى تاريخ الرصد ، يستتبع هذا ان سعة الخزان فيها تكون اكبر منها فى السنين العالية ذات الايراد الطبيعى الكثير

وفي مثل سنة ١٩١٥ — ١٩١٦ التى تعتبر من السنين المتوسطة الايراد تبلغ السعة ٣٢٢٠ مليونا ولما كان حسابنا على المتوسطات أرجو سعادته اعتبار رقم السعة ٣٠٢٠ مليونا لا ٣٧٠٠ مليونا كما قال .

وقبل الكلام على الضائع اشرح نظرية الملء والتفريغ حسب البرامج الموضوعة والمعتمدة فعلا

يبدأ الملء فى السنين المتوسطة فى ٢٤ سبتمبر (وحتى فى مثل سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ يبدأ فى ١٦ سبتمبر لا فى اغسطس كما قال سعادته أو كما ورد فى ضبط النيل عن الخزان الملغى و ينتهى فى ٢١ اكتوبر ثم يستمر الخزان محفوظا على

درجة الملء (٢٠ر٣٧٧) حتى ١٤ فبراير وفى اليوم التالى يبدأ السحب .

اذن تلاشى البند الثانى من ضائع سعادة زغلول باشا وهو الذى قدره بـ ٤٠ فى المائة فى خمسة شهور . ذلك لأن البرنامج المشروح سابقاً يقضى بأن تكون سعة الخزان يوم ١٤ فبراير ٣٢٠٠ مليون أى يجب سد الفراغ الذى يحدثه التشرب والتبخر من تصرف النهر الطبيعى وقد كان على سعادة زغلول باشا أن يتوجه بحسابه الى تصرف النهر الطبيعى ليرى هل هو كاف لمطالب الزراعة والتخزين (باسوان وسنار) والملاحة وفوق ذلك لتعويض الفاقد بسبب الخزان

وهاك نظرة أخرى على طريقة حسابات سعادة زغلول باشا :

أما الضائع مدة الصرف فمسلم به من ناحية المبدأ . والخلاف هو فى المدة حيث حسبها زغلول باشا من أول يناير وحقيقتها من نصف فبراير وعليه يحق لنا جعله عشرة فى المائة بدلا من ١٣ فى المائة واما الضائع فى الطريق حسب تقدير وزارة الاشغال فمسلم به وقدره ٢٠ فى المائة واذن فجملة الضائع ٣٠ فى المائة من الكمية المخزونة أى أن مايصل اسوان هو ٢٢٤٠ مليونا لا ٩٩٩ كما قرر زغلول باشا مع العلم بان متوسط السعة بخزان اسوان الحالى هو ٢٤٠٠ مليون بتعلية الحجز قليلا فوق منسوب ١١٣ (السعة ٢٣٠٠ مليون بالحجز على منسوب ١١٣ فقط)

المبحث الثانى ـ قوة احتمال حائط خزان اسوان الحالى للتعلية مرة أخرى من الوجهة الفنية للبناء وملؤه من الوجهة الايدروليكية حتى تبلغ سعته ٥٠٠٠ مليون

الشق الاول ـ هنا يستشهد سعادة زغلول باشا برأى أبديناه فى مذكرة رسمية فى صيف سنة ١٩٢٥ « ويعود سرى باشا للتأكيد بأنه يتمسك برأيه ويزيد عليه أن ذلك ممكن ولكن بغير الطرق التى تبحثها وزارة الاشغال حاليا » وهذا صحيح

الشق الثانى — الملء والطمى أو الوجهة الايدروليكية

قلنا بضرورة البدء بملء خزان اسوان عند منسوب ٨٨ لخلو المياه عند هذه الدرجة من الطمى وقديما قالت بذلك اللجنة الدولية لبحث الخزانات منذ ٢٧ عاما . وأخذ السر مردوخ ماكدونالد ، وكان مديرا للخزان قبل نقله للوزارة ، فى تنفيذ الموازنات فى حدود هذه القاعدة الا ما شذ من سنين قليلة لاعتبارات جاء ذكرها فى ردودنا السابقة على سعادة زغلول باشا.

ويقول سعادة محمد باشا زغلول بأنه لا خطر من البدء على درجة أعلى من منسوب ٨٨ ويسند رأيه باقتراحات قدمها مدير الخزان الحالى ومدير مصلحة

الطبيعيات فى أوائل سنة ١٩٢٥ تلك الاقتراحات التى كانت ترمى الى البدء بالملء على منسوب ٨٩ أو ٩٠ عند أسوان والتى بحثتها لجنة ملء الخزان وقررت رفضها ، وقد صادقت على قرارها .

قام الخلاف فى السنتين الاخيرتين على مبدأ هام جداً هو « متى يقف سحب الجزيرة من تصرف النيل الازرق الطبيعي ؟ » أى فى أى تاريخ من السنة تستقل مصر بتصرفات النيل بفروعه كلها . واظن أن سعادة زغلول باشا يعلم أن التاريخ الوارد فى ضبط النيل هو ١٨ يناير (تاريخ سنار) يقابل ١٨ فبراير فى الدلتا

ومبعث الخلاف أن الجانب المصرى يرى أن هذا التاريخ لا يتفق ومصلحة مصر بينما يرى الطرف الآخر أن التبكير بالملء يقف عقبة فى سبيل التوسع الزراعي بالجزيرة ، فلا بد من الاستمساك بتاريخ ضبط النيل أن لم يمكن التأخر عنه قليلا .

بدأ العراك الفنى وأخذ كل فريق يدلى بحجته و يعلم الله وحده كم قاسى الطرفان فى سبيل الوصول الى حل ، و بينما المعركة لا تزال ناشبة بالاقتراحين اللذين يستند عليهما سعادة زغلول باشا اذ ينبتان و يتخذان سندا لدحض النظرية المصرية .

أبين من هذا وأصرح أن نقول لسعادة زغلول باشا ان التبكير بملء خزان أسوان يحمل الطرف الآخر على أن يحاسبكم على تصرف النهر الطبيعى فى شهرى ديسمبر و يناير . وان هناك رجلا يكره الاعلان عن نفسه بلغ بشق النفس الى تقرير تاريخ المنع من ١٧ ديسمبر فى مثل سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ و ٣١ ديسمبر بصفة عامة فى السنين العادية والعالية . فالخطر من اقرار نظرية التبكير بملء خزان أسوان لن يقف عند حد المناقشة التى دارت بينى و بين سعادة زغلول باشا بل أنه أبعد من ذلك أثرا ، ولهذا رفضت الاقتراحات التى قدمت فى سنة ١٩٢٥ بل قيل بالنظرية لمناسبة أخرى وحديثاً جداً عندالبحث في عدم كفاية تصرف النهر فى شهر ديسمبر عن أن يسد جميع المطالب الزراعية والتخزين . أشير على المصرى بأن يبدأ بالملء فى تاريخ مبكر و بدرجة أعلى من ٨٨ فاجاب بالرفض محتجا بان طريقة التخزين فى أسوان وكيفية استعماله أصبحت من حقوق مصر المقدسة فان وجب التغيير فليكن فى الخزان الناشيء (سنار)

ولـكن سعادة زغلول باشا بما يبدى و يعيد فى هذه النقطة سيعكس الغرض على نفسه بطيبة قلب . لذلك أرجوه عدم الـكلام فى هذه النقطة طو يلا

واذا حسب أن البدء بالخزن عند درجة أعلى من ٨٨ فلن يكون هـذا فى السنين الشاذة الشحيحة الايراد . فليكن فى علم سعادة زغلول باشا ان أدق الارصاد وأحدثها دل على انه فى السبع والعشرين سنة الماضية من ١٨٩٨ — ١٨٩٩ لغاية ١٩٢٥ — ١٩٢٦ لا يمكن ملء خزان أسوان المعلى بجعل مبدأ التخزين على منسوب ٨٨ الا فى أربع سنوات فقط أما فى الثلاث والعشرين سنة الباقية فلا يمكن اعطاء الخزان المعلى أكثر من الـ ٢٥٠٠ مليون الحالية الا فى قليل منها

وكل هـذا مفروض فيه ان احتياجات مصر مقدرة بمتوسط ما استعملته فعلا (تقدير متواضع) فيما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٤ مضافة اليه المياه اللازمة للنصف مليون فدان المراد اصلاحها

فهل ترضى سعادة محمد باشا زغلول نسبة ٤ الى ٢٧

المبحث الثالث — تقدير التعو يضات

لست أرغب فى ان أتعرض لهذا البحث بطر يقة دقيقة لأنه خارج عن الحدود الفنية البحتة فضلا عن أن كل ما قيل بصدده تقر يبى وما زالت الارقام والتقديرات تحت نظر المقدرين ومساومات السياسيين

المبحث الرابع — وظيفة خزان جبل الاولياء . اكرر القول بان لخزان جبل الاولياء وظيفة حالية تقف عند أمداد مصر بما يساوى سعة خزان أسوان الحالى و يمكنها من التوسع الزراعى فى نصف مليون من الافدنة زيادة عما يزرع فيها صيفيا الآن ، وذلك لمدى العشرين سنة القادمة ثم ينقلب الى حوض منظم للنيل بعد إنشاء قناة السدود وخزان بحيرة البرت

و يقول دعاة التعلية فى حائط خزان أسوان بلسان سعادة محمد باشا زغلول إنه لا خطر من الطمى وليكن التخزين الملازم للخطوة الأولى فى أسـوان و بذلك يتحقق الغرض الاول من خزان جبل الاولياء .

أما الثانى وهو الحوض المنظم فلا داعى له لان تعديل المجرى واقامة خزان بحيرة البرت لم يدرسا تماماً للآن (مع مضى الوقت الـكافى من ابتداء الصيف الماضى للآن لاتمام دراسة هذين العملين)

وقد حاول سعادة زغلول باشا استخراج هـذه الرابطة بين المشروعات فى الحكم على عدم صلاحية مشروعات أعالى النيل لاحتمال ما يقوم فى وجه مصر من صعوبات دولية لوح سعادته بها فى مقاله وزاد عليهـا « الشبهات الجديدة التى ظهرت فدلت على عدم صلاحية المشروع »

وهكذا ادت المناظرة بالرجل الهادىء الرزين زغلول باشا الى استعمال أضخم الالفاظ ليخيف هذه الامة و يلوى وجهها عن مشروعات السودان الاعلى

افرض جدلا صحة قول سعادة محمد باشا زغلول فى عدم صلاحة خزان البرت وقناة السدود وخزان جبل الاوليـاء انما استسمحه فى أن ألقى على سعادته السؤال الآتى :

تحتاج مصر بعد تمام توسعها الزراعي فى شهور الصيف الى ٢٢ ملياراً
يمدنا النيل الآن ومعه خزان أسوان الحالى بـ ١٢ ملياراً
نبقى محتاجين الى ١٤ ملياراً
يمدنا خزان أسوان المعلى (على فرض نجاحه) بنحو ٥ر٢ مليار
تبقى الحاجة داعية الى ٥ر١١ ملياراً

حكم سعادة زغلول باشا على مجرى النيل الابيض من منابعه الى الخرطوم بعدم صلاحيته للشبهـات الجديدة والصعوبات الدولية فالى أى منبع يقود هذه الامة المسكينة لتستمد منه باقى حاجتها ؟ الا يرى زغلول باشا أن قراءه يستحقون منه التفضل عليهم بالحل . وها انا مستعد أن أقدم لسعادته بياناً يلقى شيئاً من النور على شبهات سعادته فاما تلاشت أو أصبحت حقائق راهنة .

الصعوبات الدولية — هـذه نقطة دقيقة أرغب فى أن لا يتناولها زغلول باشا بقلم خفيف ومبالغة لا محل لها ، وفضلا عن ذلك ففى تناولها بهذا الشكل ما يلفت نظر المسيطرين على بحيرة البرت الى موقف كلـه وجل وخوف لا يجمل بالقائلين بحقهم فى كل قطرة من مياه النيل فى شهور العجز أن يقفوه ، والحقيقة أن الامر أهون من ذلك بكثير والدليل على أن المسألة تنوولت بخفة بعد المعلومات الجغرافية التى أدلى بها زغلول باشا عن الحقيقة

قال سعادته « وفوق هذا — أى الصعوبة الدولية ـ فان جانباً عظيماً من تلك السفوح وبخاصة مياه التخزين به مناجم كبيرة من املاح الصوديوم تستغلها حكومة الكونجو البلجيكية ولا بد فى حالة غمر هذه المناجم بواسطة التخزين

من الاستيلاء على حق البلجيك فى هـذه البحيرة وتقديم التعويض المقابل لايراد المناجم فضلا عن أراضى البحيرة .

ليس للكونجو البلجيكية أى منجم ملح على شاطىء البحيرة وربما قصد زغلول باشا مناجم كيلا الذهبية الواقعة على بعد ٨٠ كيلو مترا منها وليس لها علاقة ما بخزان البرت اما منجم الملح الموجود على شاطىء البحيرة فاسمه منجم « كبيرو » داخل حدود يوغندا الانجليزية ولا علاقة له بالكونجو البلجيكية وليعلم سعادة زغلول باشا علاوة على ذلك أن منجم كبيرو المذكور ليس بالاتساع الذى يؤثر على مياه البحيرة كثيرا فضلا عن ارتفاعه عن سطح مياه البحيرة بعد التخزين فيها .

وأرجو أن يعلم زغلول باشا بعد ذلك أن الصعوبات الدولية والتعويضات المالية أهون من أن ينزعج لها خاطر مصر .

الشبهات الجديدة ـ كل ما أشار اليه سعادة زغلول باشا من الشبهات « ان أملاح المناجم السابق ذكرها والتى ستغمرها مياه التخزين ستعمل مفعولا خطيراً فى صلاحية مياه التخزين المعدة لمصر وان هذا العامل الجديد ان لم يتم بحثه ومعالجة اضراره سيكون من الاسباب التى تفسد تربة مصر وتكون ضربة قاضية على حياة مصر الزراعية والاقتصادية » .

ليست هذه شبهات جديدة ياسعادة زغلول باشا حتى بالنسبة اليكم لان كثيراً من التقارير وضع على أثر مباحث عشرات الرجال من قسم الطبيعيات ومعامل التحليل الكيماوى وكبار رجال الرى والمفروض أن الكثير من تلك التقارير مر بيدكم أيام كنتم وكيلا للاشغال بحكم مركزكم وكفى أن الفت نظركم بصفة خاصة الى ابحاث السر مردوخ ماكدونالد أقبل سنة ١٩١٩ وبحث الدكتور هرست وبحث المستر توتنهام على أثر عودة كل منهما من رحلته .

وليعلم سعادة محمد باشا زغلول أن النتائج التى وصل اليها الاخصائيون فى تحليل المياه وتعرف آثارها على الارض الزراعية دلت على أن كمية المواد الملحية ستقل بعد التخزين بسبب التخفيف من الملوحة المسبب من مضاعفة كمية المياه — فان صح هذا الرأى لدى سعادة زغلول باشا كانت النتيجة خيراً لأن المنجم الذى تشيرون اليه متصل فى الوقت الحاضر بالبحيرة بسبب نزول الامطار وتسرب المياه اليها وهى فى تسربها تخترق طبعاً طبقات الأرض وتذيب ما تقابله من املاح تحملها الى البحيرة . لذلك كانت بحيرة البرت حسب التحليل الكيماوى أكثر منابع النيل ملوحة فى الوقت الحاضر .

ليست اذن شبهات سعادة زغلول باشا التى يحاول فيها أن تمسك مصر عن التطلع للسودان جديدة ولا معلومات طريفة فى هذا الموضوع ولعل ما ذكرته من آراء البحاث يريح الضمير القومى من هذه الناحية ويخيل الى ان الوضع الحقيقى بين النظريتين من الوجهة الوطنية التى تعجب الكثيرين هو :

يقول محمد زغلول باشا ومن لف لفه : ليكن تخزيننا داخل حدودنا . دون أن يقولوا بصراحه هل تطلق النظرية أو تحد عند التفاضل . بين جبل الاولياء واسوان . فاذا ما قالوا بالاطلاق وجب عليهم أن يدلونا على أماكن التخزين اذا سلموا بحاجة مصر اليه ، واذا قالوا لا بأس بالتخزين فى أعالى السودان بعد تعلية خزان اسوان وجب عليهم أن يسقطوا من حسابهم حجة وجوده داخل حدود مصر

أما أنا فأقول : يقام خزان جبل الاولياء وغيره من الاعمال الصناعية فى السودان لا لأن حوض النهر شمال الخرطوم هو المورد الوحيد المرجو فقط بل لان هذه الاعمال ستكون لمصر بمثابة مسمار جحى ، وهكذا تجد النغمة الوطنية ترن فى كل من النظريتين وعندى ان هذا يجب أن يخرج من مناظرة المهندسين ولذلك أرجو الجميع ترك هذه النقطة للسياسيين .

ولنرجع الى استيضاح آخر بخصوص بحيرة البرت وتعديل مجرى النيل فى منطقة السدود

قال حضرة صاحب المعالى وزير الاشغال الحالى فى مجلس النواب فى دوره الماضى أثناء مناقشة أحد حضرات النواب : ان اجماع المهندسين على ان فائدة مشروعات اعالى النيل لا شك فيها وانما الخلاف يقع حيث جبل الاولياء واسوان وفى حدود هذا التصريح تقدم للبرلمان طالباً اعتماد الاموال اللازمة لتنفيذ مشروع قناة السدود وأظن انها خطوته الاولى تتبعها حتما الخطوة الثانية فى بحيرة البرت

وفضلا عن هذا فقد قرأنا فى قرارات مجلس الوزراء الترخيص للمفتش العام للرى بالسودان بالاتصال بالبيوت الهندسية والتجارية لشراء الكراكات اللازمة لتنفيذ مشروع قناة السدود :

وقد جاء بعدد ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ تصحيح لهذا المقال . هذا نصه :—

مشروعات الرى الكبرى

تصحيح

وقع فى مقال الامس المنشور لحضرة صاحب المعالى سرى باشا رداً على حضرة صاحب السعادة زغلول باشا تحريف مطبعى كما سقطت بعض جمل شوهت المعنى المقصود . لذلك نعيد الاشارة الى هذه النقط : —

جاءت العبارات الآتية :

(١) ولما كان حسابنا على المتوسطات ارجو سعادته اعتبار رقم السمة ٣٠٢٠ مليونا وصحته ٣٢٠٠

(٢) الشق الاول — هنا يستشهد سعادة زغلول باشا برأى أبديناه في مذكرة رسمية فى صيف سنة ١٩٢٥ « ويعود سرى باشا للتأكيد بانه يتمسك برأيه ويزيد عليه أن ذلك ممكن ولكن بغير الطرق التى تبحثها وزارة الاشغال حالياً » وصحة العبارة الاخيرة هى : — ويعود زغلول باشا للتأكيد بأنه يتمسك برأيى الذى ازيد عليه أن ذلك ممكن ولكن .....

(٣) ومبعث الخلاف ان الجانب المصرى يرى أن هذا التاريخ لا يتفق ومصلحة مصر بينما يرى الطرف الآخر ان التبكير بالملء وصحتها « أن التبكير بالمنع » (أى منع الجزيرة عن السحب من النيل الازرق)

(٤) واذا حسب أن البدء بالخزن عند درجة أعلى من ٨٨ فلن يكون هذا فى السنين الشاذة الشحيحة الايراد . . وصحتها فلن يكون هذا الا فى السنين ....

(٥) تحتاج مصر بعد تمام توسعها الزراعى فى شهور الصيف الى ٢٢ مليارا وصحته ٢٦ مليارا

(٦) وقد سقط من آخر المقال ما يأتى : ولما كانت العلاقة بين مشروعى خزان البرت وقناة السدود لا تخفى على مثل سعادة زغلول باشا ولما كان سعادته قد أقر ضمنا مبالغ قناة السدود كان لنا الآن أن نسأله عن السر فى التشكيك فى صلاحية المشروعين الآن وقد مر أحدهما تحت نظره فى البرلمان . ولعله ظن أن عدم استكمال دراسة المشروعين المذكورين من حيث التفاصيل الفنية ينصب حتى على المبدأ .

المقالة الخامسة

لحضرة صاحب السعادة محمد زغلول باشا

نقلا عن جريدة السياسة الغراء الصادرة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ رداً على المقالة الرابعة

مشروعات الرى الكبرى

رد حضرة صاحب السعادة محمد زغلول باشا

استنار الرأى العام كثيراً من المناقشات التى دارت بين معالى سرى باشا وبيننا بخصوص المشروعات الكبرى ولعدم تشتيت أفكاره بسبب طول المناقشة رأينا أن نلخص له ما انكشف من الغوامض فى المباحث الاربعة التى وضعت أساساً للمناقشة للوصول الى نتيجة يمكن بها تفضيل المبدأ القاضى بتنفيذ مشروع تعلية خزان أسوان لاستكمال التخزين به أولا قبل سواه

المبحث الاول : وهو كمية مياه التخزين بجبل الاولياء التى يمكن أن تنتفع بها مصر

هذه المسألة تناولت شطرين من المباحث : الاول عن كمية المخزون عند جبل الاولياء والشطر الثانى عن كمية ما يفقد منه مدة التخزين وفى الطريق الى أن يصل لمصر . أما عن الشطر الاول فانه وان كان حسب المخزون تقريبيا بسبب أن القطاعات التى أخذت على مجرى النهر فى حوض التخزين لتقدير هذا المخزون كانت على مسافات بعيدة كثيراً عن بعضها وأن مجرى النهر فى جميع طوله لم يكن متجانساً فى العرض والغور . لذلك كله كان تقدير كمية المخزون تقريبيا يزيد أو ينقص بحسب دقة العمل من عشرة الى عشرين فى المئة ، ولا يمكن فى أى حال من الأحوال أن يقال أن هذا التقدير مضبوط فالخلاف الذى بينى و بين معاليه فى تقدير هـذا المخزون لا يتجاوز خمسة عشر فى المئة وحيث أن معاليه يريد أن يأخذ بالايراد المتوسط وهو ٣٢٠٠ مليون متر مكعب لا ٣٧٠٠

كأساس لكمية التخزين فلا مانع عندى من ذلك . سيما وأن ذلك يؤيد نظريتى فى كمية المخزون هناك الذى تنتفع به مصر كما سبق ان بينته فى ردودى السابقة وبالأخص الذى نشر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦

وأما عن الشطر الثانى وهو كمية المفقود من مياه التخزين . فبعد الجدال فى البحث اتفق معنا معاليه على أن المفقود بسبب التخزين ليس عاملا واحداً بل عاملين أولهما التسرب فى التربة والثانى وهو التبخر الذى ينسب اليه جل المفقود غير أن مسألة تقدير هذه الكمية لا زال فيها خلاف

فمعاليه سلم فى ردوده السابقة أن مايفقد فى خزان أسوان هو عشرة فى المئة من المخزون وهو الواقع وجاء نا اليوم يقول بأن مايفقد من مخزون جبل الاولياء بسبب التشرب والتبخر هو أيضاً عشرة فى المئة مع أن الفرق فى الحرارة بين أسوان ومنطقة الخرطوم ظاهر جداً للعيان . وهناك دليل آخر على عدم صحة تقديره للفاقد من المخزون فى جبل الأولياء ذلك أنه وافقنا على أن المفقود فى الطريق حينما يراد امداد القطر المصرى بمياه التخزين هو عشرون فى المئة فاذا رجعنا الى نظرية التشرب والتبخر التى ترتبط كل الارتباط بسعة السطح المغمور بالمياه من المجرى وكذا بسعة سطح المياه المعرضة للتبخر نجد أن سعة حوض التخزين قبلى جبل الاولياء المعرضة للتبخر أكبر بكثير من مسطح مجرى النيل بين الخرطوم وأسوان فى الوقت الذى يحمل فيه جزءاً من مياه تخزين جبل الاولياء لمصر . وقد سلم معنا معاليه أن قيمة الفاقد فى المنطقة الاخيرة هو عشرون فى المئة كما ذكرنا سابقاً وعليه فلا يعقل أن يكون الفاقد فى المنطقة الاولى عشرة فى المئة فقط مع أنها كما ذكر سابقاً أضعاف المنطقة الثانية من حيث السعة والمسطح المغمور وحينئذ يمكن القول بأن معاليه لم يأت بدليل شاف يدحض تقديرنا للمفقود وأن ما تنتفع به مصر من مخزون جبل الاولياء هو مليار وكسور

المبحث الثانى : وهو العوائق الفنية البنائية والايدروليكية التى يستحيل معها بناء تعلية خزان أسوان وملؤه

فعن الشطر الأول من هذا المبحث : نقول أن معاليه اعترف بصحة نظرية التعلية من الوجهة الفنية البنائية ولا زال يتمسك بهذا الاعتراف ويزيد عليه بامكان هذه التعلية ولكن بغير الطرق التى تبحثها وزارة الاشغال حالياً

أن مسئلة التعلية من الوجهة البنائية الفنية لها جملة حلول فان كان معاليه يرى طريقة جديدة لا يمكن ان تمر على خاطر الفنيين فالواجب الوطنى يقضى عليه أن يدلى بها خدمة لوطنه أما الآن أو ان ينتظر الى ان تعمل اللجنة الفنية التى انتدبتها وزارة الاشغال من الخارج لدرس هذه المسألة وعندها يطرح طريقته الجديدة لمناقشتها بمعرفة اللجنة فان وجدتها صالحة اقرتها واشارت بالعمل بها ويكون لمعاليه الفضل فى حل هذه المسئلة التى يراها معقدة لهذه الدرجة

عن الشطر الثانى وهو الملء . يقول معاليه بان نظرية الملء على منسوب ٨٨٫٠٠ وضعت منذ ٢٧ سنة وكان العمل جاريا بها الى أن انتقل السير مردوخ ماكدونالد (الذى كان وقتئذ مديراً للخزان) الى الوزارة وعمل على تنفيذ الموازنات على هذه القاعدة الا ما شذ من سنين قليلة جاء ذكرها فى ردود معاليه

ان وضع هذه القاعدة كان فى أول الامر عند ما أنشىء خزان اسوان وحين لم تكن هناك مباحث كافية فى مسئلة الطمى ولكن عند ما حل السير ماكدونالد فى الوزارة أراد التخلص من هذه القيود . وفعلا عمل المباحث اللازمة على الطمي وأجرى تجاربه على التخزين مبكراً فى جملة سنين متفرقة كما بيناه سابقا واقتنع هو ومن كانوا يساعدونه فى هذه العملية بصحة التجربة وعلى أنها أتت بفائدة لا خطر من ورائها

وزيادة على ذلك يقول معاليه ان لجنة ملء الخزان فى أوائل سنة ١٩٢٥ رفضت الاقتراحات المقدمة من مدير الخزان الحالى ومدير مصلحة الطبيعات التى كانت ترمى الى البدء بالملء على منسوب ٨٩ ومنسوب ٩٠ عند اسوان وان معاليه صادق على هذا الرفض فان كان ذلك صحيحا فما رأيه فى أن الحجز حصل فعلا على اسوان للتخزين فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ على منسوب ٨٨٫٦٣ بينما كان معاليه وزيراً للاشغال كما بيناه فى مقالاتنا السابقة .

ان موضوع المناقشة الدائرة الآن بين معاليه و بيننا هي: أى الخزانين يفضل أن يبدأ بعمله الآن لا التخلى عن المشروعات الكبرى بالسودان كما يتهمني بذلك، فوجهة نظرى كما بينته سابقا هي استكمال التخزين باسوان أولا . وثانياً بعد أن تتم مباحث خزان البرت وتظهر صلاحيته وتزول كل العقبات التى تعترض طريق تنفيذه عندها تعمل مشروعات السودان وعلى موجب هذه النظرية يكون ما يخزنه

خزان اسوان باسباب التعلية وهو مليارات ونصف من الامتار المكعبة هو ثروة جديدة تضاف الى ثروة مصر علاوة على ما تجنيه من الثمرات من تنفيذ مشروع البرت

ان بوادى النيل أراضى صالحة للزراعة تزيد كثيرا على السبعة ملايين فدان المقدرة للزمام المستقبل لمصر وعلى موجب هذا التقدير تحددت حاجات مصر المائية وما يفيض عند ذلك يستعمل لارواء أراضى الجزيرة بالسودان .

وانني أؤكد أن خزان البرت بحسب مشروعه الحاضر لا يكفى لزيادة أية مساحة عن السبعة الملايين فدان المذكورة وان اهمال تعلية خزان اسوان والاستعاضة عنه بخزان جبل الاولياء فيه ضياع لثروة تقدر بنحو نصف مليون فدان زراعية ، أضف الى ذلك أن المياه التي تخزن عند اسوان ستكون كلها من مياه النيل الأزرق الحلوة الخصبة فهي بلا شك أفضل من المياه الأخرى التى تأتى من مستنقعات السدود أو من خزان البرت للاسباب التى بيناها سابقا فى ردودنا على معاليه

لذلك كله أرى أن تعلية خزان أسوان يجب أن تتم أولا .

أما أوجه الاستحالة من الوصول لهذه الغاية التى أبداها معالى سرى باشا فقد نوقشت المناقشة الكافية وانتهينا منها على امكان التعلية من الوجهة الفنية البنائية وكذا عن كيفية ملء الخزان بعد تعليته الا فيما يختص بالسنين الشحيحة الايراد والتبكير فيها بالحجز على أسوان . فمعاليه فى رده الاخير يخشى من أثارة هذه المسألة الآن فى حين أن المعركة الفنية بين الجانب المصرى والجانب السودانى قائمة وتدور حول تحديد الزمن الذى ينقطع فيه سحب المياه من النيل الازرق لارض الجزيرة وأيضا فيه تستقل مصر بتصرفات النيل بفروعه كلها ويخشى معاليه أيضا من أن التبكير بملء الخزان (أسوان) يحمل الطرف الآخر على أن يحاسب مصر على تصرف النهر الطبيعى فى شهرى ديسمبر ويناير . وفى رأيى أنه يجب أن تثار هذه المسألة قبل أن يتم أى اتفاق حتى تراعي وجهة النظر الجديدة وهي تعلية خزان أسوان والتى بها يمكننا المطالبة بالمحافظة على ايراد النهر فى شهرى ديسمبر ويناير فى السنين الشحيحة الايراد

ان فكرة البدء فى تنفيذ مشروع جبل الاولياء واهمال مشروع تعلية خزان أسوان تجعل للطرف الاخر وسيلة المطالبة بايراد النهر فى شهرى ديسمبر ويناير

خصوصاً أن الفكرة التى حدت بعمل جبل الاولياء كانت لسد العجز الذى يحصل فى ايراد النيل بسبب انشاء خزان مكوار المخصص لرى الجزيرة لا للتخزين المطلق . وهناك من الوثائق والبراهين ما يثبت ذلك وقد صغر حجمه كثيرا ليخدم هذه الغاية ومع ذلك فخزان أسوان يمكنه تأدية هذه الوظيفة ما دام أن هذا العجز سيقع على مصر

أما فى السنين التى يكون ايرادها شحيحا فسيكون ضررها حتما واقعا على القطرين ومن العدالة أن يوزع هذا الضرر بين القطرين بنسبة معقولة يراعى فيها مساحة الاراضى المنزرعة فيهما . وعلى أى حال لا بد من حصول مفاوضات سياسية فى هذا الشأن قبل تقرير مصير أحد هذين الخزانين ، ووزارتنا الحالية الرشيدة اذا قررت تعلية خزان اسوان الآن لا يفوتها طبعا المحافظة على حقوق مصر القديمة المقدسة وبالاخص المياه

أما عن تعديل مجرى النيل بمنطقة السدود فوجهة نظرى فيها قد بينتها فى حديثى الاول واقول زيادة على ذلك أنها ليست مشروعا جديداً يراد عمله الآن بل الحقيقة انه بدىء به من زمن طويل بحالة مصغرة واذكر أن مستر ديبوى هو أول من نفذ فكرة التخلص من منطقة السدود لتوفير جزء من الضائع فى هذه المنطقة بسبب التسرب والتبخر بأن عمل وصلة بين بحر الزراف ومجرى بحر الجبل فى الجهة الجنوبية لمنطقة السدود وسميت باسمه (وصلة ديبوى) وقد أفادت فائدة عظيمة فى السنين الماضية التى كان الايراد الصيفى فيها شحيحا

غير أن بحر الزراف نفسه ترك وحاله . والآن يراد استكمال المشروع باصلاح وتعديل مجرى بحر الزراف لتنظيم الايراد الكلي للنيل جنوبى منطقة السدود بحيث لا تترك قطرة من المياه تمر الى منطقة السدود الا اذا كان الحال مستغنى عنها فى الفيضانات العالية والخطرة على مصر . فللاسباب المذكورة لم أعتبر هذا المشروع من ملحقات خزان البرت

ومشروع تعديل نهر الزراف نفسه صالح لزيادة الايراد فى الصيف بنسبة المفقود بسبب التسرب والتبخر بمنطقة السدود وتقدر هذه الزيادة بنحو ضعف الايراد الحالى للنهر شمالى منطقة السدود وهو سيكون اداة للتخلص من أمراض هذه المستنقعات التى تحمل ميكروباتها المياه لمصر فهو والحالة هذه سيفيد مصر

بنسبة محسوسة حتى اذا لم يعمل خزان البرت . وان عمل فسيكون بحر الزراف بعد تعديله اداة لتوصيل المياه حرة الى مصر

ولاقتناعى بصلاحية هذا المشروع كنت من ضمن الذين عضدوا قبول الاعتمادات المخصصة لتنفيذه بالميزانية لدى البرلمان

أما خزان جبل الأولياء فطبقا لبيان معالى سرى باشا أعد لتنظيم حركة المياه المخزونة فى بحيرة البرت ولذا عددته ملحقا لمشروع البرت . أما القول بان مشروع جبل الأولياء اذا نفذ الآن يكون اساسا للارتكاز عليه فى المطالبة بحق مصر فى السودان فرأيى فى ذلك ان هناك بالسودان من المبانى المصرية التى عملت بيد المصرى وعلى نفقاته وهناك أيضا أعمال أخرى عديدة تفوق فى التكاليف بناء خزان جبل الاولياء . وهناك أيضاً معاهدات وخلافه تثبت حقوق مصر فى السودان فاذا لم يكن لها تأثيرها الفعلى فى اثبات هذه الحقوق فخزان جبل الاولياء سيكون كذلك

أما قيمة التعويضات فقد انتهينا منها بما أجاب به معاليه فى رده الاخير

المقالة السادسة

لمعالى اسماعيل سرى باشا

نقلا عن جريدة السياسة الغراء الصادرة فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ . ردا على المقالة الخامسة

مشروعات الرى الكبرى

رد معالى اسماعيل سرى باشا على مقال سعادة محمد زغلول باشا

المنشور بجريدة السياسة بعددها ١٢٩٢ بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦

« استنار الرأى العام كثيراً من المناقشات التى دارت بين معالى سرى باشا و بيننا بخصوص المشروعات الكبرى »

هكذا بدأ سعادة محمد زغلول باشا مقاله فى سياسة ٢٤ ديسمبر وقد كان يسرنى ذلك لو وثقت بان جمهور القراء يتابعنا فى مناظرتنا هذه التى قد لا يرتاح

لها كثيراً غير المهندسين — على أن الذى يشككنى فى استنارة الكثيرين من القراء أن ردود سعادة زغلول باشا نفسه تدل على أنه لم يتتبع أقوالى بالدقة . ولا شك ان هذا راجع الى بعض الغموض فى شروحاتى السابقة مما يحملنى على العودة الى الموضوع وكلي أمل فى أن نخلص من هذا الاسلوب الجدلى الذى ارتضاه زغلول باشا بقوله عنى انى سلمت فى ردودى السابقة بان ما يفقد فى خزان أسوان هو عشرة فى المائة من المخزون كما سمحت على الفاقد فى الطريق بين الخرطوم وأسوان هو ٢٠ فى المائة .ولست أعلم كيف اسلم « وبهذه الصفة » بنتائج وضعت أيام كنت مشرفا على وزارة الاشغال ووقفت على مقدماتها قبل اقرارها بنفسي . لعل سعادة زغلول باشا يوافقنى على أن هذا الاسلوب لا يجمل استعماله كثيراً الا عند ما يبتكر سعادته نتيجة ارتضيها فعند ذلك فقط له أن يقول ان سرى باشا سلم بكذا وكذا . . .

ولندخل فى الموضوع :

المبحث الاول — كمية مياه التخزين بجبل الاولياء ومقدار ما تنتفع به مصر:

قال زغلول باشا أنه لا مانع عنده من الاخذ بالرقم الذى ادليت به عن سعة الخزان وهو ٣٢٠٠ مليون متر مكعب .. لا ٣٧٠٠ مليون كما قال سابقاً . وهنا نلتقى . أما ما نختلف فيه — على حد قول الباشا — فهو كمية الفاقد . والواقع انى عند ما شرحت فى مقالى السابق نظرية الملء والتفريغ لخزان جبل الاولياء كنت احسب أن زغلول باشا سيقتنع بما أدليت به من ارقام لوثوقى بأنه لا يرمى من مناظرتى الا الى الحق المجرد ولكنى ابهمت على ما يظهر لذلك احاول مرة أخرى

قسم زغلول باشا الفاقد الى : (١) ما يضيع بسبب التسرب والتبخر مدة التخزين وقدره باربعين فى المائة فبرهنت له على أن هذا الضائع مهما كانت قيمته انما يضيع من التصرف الطبيعى للنهر لا من كمية المخزون . وهنا أسأل رأيه ؟ .. و (٢) أيضيع من المخزون عند صرفه بـ ١٣ فى المائة من يناير الى أبريل فاحطته علماً بأن مدة الصرف من منتصف فبراير وفى مقابل تنقيص المدة جعلت الضائع ١٠ فى المائة فهل فى هذا غموض ؟ وهل هذه العشرة فى المائة هي التى دار عليها حديث الباشا فى رده الاخير ؟ و (٣) الفاقد فى الطريق بين الخرطوم واسوان ورقم وزارة الاشغال المتفق عليه من الجميع ٢٠ فى المائة وليس فى هذا الرقم خلاف

اذا صح أن ما سبق بيانه من الوضوح والتحديد بحيث لا تصح مناقشته الا بندا بندا فما معنى قول زغلول باشا « وجاء اليوم يقول بأن ما يفقد من مخزون جبل الاولياء بسبب التسرب والتبخر هو أيضا عشرة فى المائة مع أن الفرق فى الحرارة بين اسوان ومنطقة الخرطوم ظاهر جدا للعيان » . الحق اننى لا أفهم أية عشرة يقصد الباشا وهل يرضيه أن أقول ١٣ فى المائة ؟ ان كان يقصد الضائع مدة سحب المخزون ؟

وما معنى قوله « فاذا رجعنا الى نظرية التسرب والتبخر التى ترتبط كل الارتباط بسعة السطح المغمور بالمياه من المجرى وكذا بسعة المياه المعرضة للتبخر نجد أن سعة حوض التخزين قبلى جبل الاولياء المعرضة للتبخر أكبر بكثير من مسطح مجرى النيل بين الخرطوم واسوان فى الوقت الذى يحمل فيه جزء من مياه تخزين جبل الاولياء لمصر » مرة أخرى أعترف بان الغرض من هذه العبارة غير واضح تماما . انما الذى استطيع قوله هو أن قليلا من المعلومات الجغرافية ضرورية هنا :

ان طول حوض خزان جبل الاولياء من مكان السد لغاية الجبلين هو ٣٤٠ كيلو مترا تقريبا وطول مجرى النيل من جبل الاولياء الى سد اسوان هو ١٦٠٠ كيلو متراً تقريباً أي أن طول الحوض الأول يبلغ خمس مجرى النيل من سد جبل الاولياء الى سد اسوان وان درجة الحرارة بطول حوض جبل الاولياء تعادل تقريباً درجة الحرارة على طول مجرى النهر من سد جبل الاولياء لغاية سد أسوان و يضاف الى هذا أن حوض جبل الاولياء مكشوف من كل جهاته فى حين أن الربع الأخير الشمالى من مجرى النيل لغاية اسوان محاط بالجبال من الجانبين وذلك يساعد على كمون الحرارة وانحباسها و بالتبعية يساعد على زيادة التبخر وهذا مع التكافؤ فى طبيعة الارض من حيث التسرب فى الحالتين

ولعلى بعد ذلك أكون قد ظفرت بمكان الاقتناع من سعادة زغلول باشا ؟

المبحث الثانى : العوائق الفنية البنائية والايدروليكية التى يستحيل معها تعلية خزان اسوان وملئه

أما عن الشطر الأول فيطالبنى سعادة زغلول باشا بالادلاء برأيى الخاص بطريقة التعلية من الوجهة البنائية . وقد يكون محقاً فى هذا الطلب لو انه اقتنعنى بامكان ملئه بلا خطر ، أما وأنا لا أدرى رأيه فى ملء الخزان المعلى فمن العبث

مطالبتى بالبناء . وهنا يجرفنا الحديث الى الشطر الثانى — أى الملء — وفيه يقول زغلول باشا « ولكن عند ما حل السير ماكدونالد فى الوزارة أراد التخلص من هذه القيود وفعلا عمل المباحث اللازمة على الطمى وأجرى تجاريبه على التخزين مبكراً فى جملة سنين متفرقة »

ويقول بعد ذلك سائلا « فما رأيه فى أن الحجز حصل فعلا على اسوان للتخزين فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ على منسوب ٦٣ر٨٨ بينما كان معاليه وزيرا للاشغال »

وانى أقول لزغلول باشا مرة أخرى أن البدء فى الملء على منسوب اعلى من ٠٠ر٨٨ فى بعض السنين التى ذكرتها لم يكن لعمل تجارب ولكن لاسباب أخرى سبق لى ذكرها كما أن السير مردوخ ماكدونالد لم يشر فى أى تقرير من تقاريره الى العدول عن هذا المبدأ . واكون شاكرا لو ذكر لى فى أي تاريخ وفى أى تقرير أعلن المهندس المشار اليه رأيه هذا

وانى أقرر لسعادة زغلول باشا ان الملء فى سنة ١٩٢٥ لم يكن على منسوب ٦٣ر٨٨ بل على ٣٠ر٨٨ بسبب قلة التصرف الطبيعي للنهر فى شهور التخزين حسب التنبؤات التى عرضت على لجنة الملء فى تلك السنة . أما منسوب ٦٣ر٨٨ الذى تكررونه سعادتكم فهو منسوب خادع والسبب كما قلت وكررت هو لكسح الطمى من الاهوسة وملفات الوزارة مشحونة بما يستدل منه على أن عملية التطهير هذه متكررة سنويا ويسهل على من لم يتعود على موازنات اسوان أن ينخدع . .

وقبل أن افرغ من هذا الباب أريد أن اشير الى قول زغلول باشا « اضف الى ذلك ان المياه التى ستخزن عند اسوان ستكون كلها من مياه النيل الازرق الحلوة الخصبة فهى بلا شك أفضل من المياه الاخرى التى تأتى من مستنقعات السدود أو من خزان البرت . . . »

وهنا أرجو أن يسمح لى زغلول باشا والقارىء الكريم أن أعرض هذه النظرية الخطيرة على الارقام حتى يمكن الحكم على تلك المعلومات التى تقدم للرأى العام ابتغاء الاستنارة

قضت التقاليد المرعية بأن يكون التخزين باسوان فى الشهور الاربعة من نوفمبر الى فبراير . ومياه النيل تتكون طبعا من خليط مياه فرعى النيل الازرق

والابيض عند الخرطوم لذلك كان تصرف الفرعين فى هذه المدة خير حكم على هذه النظرية الغريبة

الشهر	متوسط التصرف فى الثانية مدة الشهر عند الخرطوم	
	النيل الازرق	النيل الابيض
نوفمبر	١٢٥٠ متراً مكعباً	١٢٥٠ متراً مكعباً
ديسمبر	٦٢٠ » »	١١٢٠ » »
يناير	٣٥٠ » »	٩٣٠ » »
فبراير	٢٣٠ » »	٧٣٠ » »

فهل مع هذه الارقام وأمام هذه النسبة يصح لزغلول باشا أن يقول « أن المياه التى تخزن عند اسوان ستكون كلها من مياه النيل الازرق الحلوة الخصبة » انى اتعشم كثيراً فى أن يقتصد زغلول باشا من هذه النظريات المطلقة التى لا شك فى أنه يسوقها بنية تنوير الرأى العام ولكنها تأتى بعكس ما يريد

ويفتكر زغلول باشا انه انتهى من « مناقشة كيفية ملء الخزان بعد تعليته الا فيما يختص بالسنين الشحيحة الايراد والتبكير فيها بالحجز على اسوان » وأنى أستميحه القول بانه لم ينته على شىء بين واضح . هل يقصد انه يمكنه الملء فى السنين العادية والعالية على درجة ٨٨٫٠٠ متراً أما فى الشحيحة فلابد من التبكير أو يقول بالتبكير كل سنة وهذا لا يستفاد من منطوق قوله. وعلى أية حال أرانى مضطراً الى تكرار ما قلته وهو أنه لا يمكن ملء خزان اسوان المعلى الا فى اربع سنوات من السبع والعشرين سنة الاخيرة فهل تكون السنين الشحيحة الايراد هى الثلاث والعشرين سنة الباقية

المبحث الثالث — قناة السدود وخزان البرت

يقول زغلول باشا عن مشروع قناة السدود « والان يراد استكمال المشروع باصلاح وتعديل مجرى بحر الزراف لتنظيم الايراد الكلى للنيل جنوبى منطقة السدود »

وقد بان لى من هـذا القول أن المشروع ما زال فى نظر الباشا غامضا لذلك أشير عليه بالمزيد من البحث ولعله اذا أعاد دراسته يجد أن القول بان قناة السدود ليست الا نهر الزراف معدلا بعيدا عن الواقع بعد ما بيننا من خلاف . وليست الصحف اليومية مكان هذه الشروحات الفنية . لذلك يكفى أن أحيط الباشا علماً بان المشروع عبارة عن قناة جديدة تمر بطول منطقة السدود الى الجهة الشرقية منها فى الاراضى العالية ابتـداء من « بور » الى أن تتلاقى بمجرى نهر الزراف عن الكيلومتر المائتين منه (مقاساً من مصبه فى النيل الابيض) ثم تستمر فى نهر الزراف الذى تقصده بعد تعديل ما به من اعوجاجات من الكيلومتر ٢٠٠ حتى المصب .

هذا هو بالاجمـال خط سير القناة التى حسبها سعادة زغلول باشا عبارة عن بحر الزراف معدلا

وعشمى ان سعادة زغلول باشا عند معـاودة البحث سيقف انشـاء الله على مقدار ما بين مشروع القناة وخزان البرت من صلة وثيقة تجعل الانتفاع بالواحد منها دون الاخر أمراً متعذراً

المقالة السابعة

لحضرة صاحب السعادة محمد زغلول باشا

نقلا عن جريدة السياسة الغراء الصادرة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ رداً على المقالة السادسة

لم أجد فى مقال معالى سرى باشا الاخير الذى نشر فى السياسة بعـددها الصادر فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ شيئاً جديداً يقنعنا بضرورة اهمال مشروع تعلية خزان اسوان الذى أثبت ما فيه من المنفعة وما له من الاهمية لمصر فى مقالى الاخير الذى نشر بالسياسة والاهرام بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وأنه ليس بمستعص على الفنيين اقامة هذه التعلية وملؤه بعد ذلك حتى فى السنين الاستثنائية الشحيحة الايراد ملئا نسبياً

أن جل ماجاء فى مقال معاليه هو العود الى نقط حصلت فيها المناقشة الكافية على الصور المبينة بأقوال كل منا وفيه أيضاً محاولة عدم الاعتراف بحقائق تثبت من أعمال معاليه حينما كان وزيراً للاشغال وأقواله من أدلة رسمية

كان المراد من مناظرتنا هذه مجرد الخدمة العامة لانارة الرأى فى موضوع حيوى جداً لمصر ولكن استمرار هذه المناظرة على هذه الصورة قد يؤدى الى تشويش الرأى العام وملله

ومن بواعث الاسف أن ينكر معاليه فى مقاله هذا وجود رأى عام لهذه الامة ولا يثق بأن الجمهور يتتبعنا فى مناظرتنا هذه . وانى أقرر لمعاليه أن هناك رأيا عاما يعرف ماله وما عليه ويهتم بأمور الدولة صغيرها وكبيرها وأنه واقف تماما على ماجريات الاحوال ومتتبع أيضاً مناظرتنا بكل شوق واهتمام . وربما كان لعزلة معاليه وانزوائه عن الجمهور عذر فى عدم تقدير قوة هذا الرأى

وانى أرجو معاليه أن لايحمل فى نفسه ضغينة من جراء هذه المناظرة لان موضوعها مصلحة عامة يجب وضعها فوق كل اعتبار . فضلا عن أن حل مسئلة المشروعات ليس متوقفاً على هذه المناظرة . بل أن هناك عاملا جدياً آخر لانارة الرأى العام فى هذا الموضوع سيكون له من التأثير الفعلى ما يرجح نفع احدى وجهتى النظر . وأرجو أن لايكون هذ العامل واقعاً تحت تأثير الاهواء السياسية

ذلك العامل هو أن وزارة الاشغال عينت فعلا هيئات جديدة فنية من أهل الخبرة لدرس هذين المشروعين من جديد كما أنها قررت تعيين لجنة فنية من الخارج لبحث مشروع تعلية خزان أسوان من الوجهة البنائية . وعندما تتبين وزارة الاشغال رأياً حاسماً فى الموضوع يمكن الاعتماد عليه عندها يتكون لدى الرأى العام من جهة النظر مايمكنه من الحكم فى تقرير أى المشروعين يبدأ به الآن وعلى كل منا وقتئذ اذا كان لايزال متمسكا برأيه . وكان هذا الرأى يخالف ما يتقرر أن يدلى بما عنده من الادلة والبراهين على صحة مايراه .

المقالة الثامنة

لحضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا

نشرت بجريدة السياسة الغراء الصادرة فى ٣ يناير سنة ١٩٢٧ عن رأيه فى الموضوع .

محمد شفيق باشا

يحاكم كاتب المرآة فى السياسة الاسبوعية

لاستدراجه اياه الى الكتابة فى موضوع خزان جبل الاولياء

بالرغم مما تقتضيه مصلحة مصر من عدم الكتابة الآن

معلومات جديدة عن مشروع الرى

سيدى العزيز محرر المرآة بالسياسة الاسبوعية الغراء

قرأت بمزيد الشكر ما كتبتموه عنى بعدد أول يناير سنة ١٩٢٧ وأتفق معكم تمام الاتفاق على أن ما عندكم وما ادعيتم على به من المواهب هى هبة من عندالله لافضل لكم ولا لى فى الحصول عليها . ولو قفلنا فى وجهها الباب لدخلت لنا من الشباك . ولكنى أخالفكم كل المخالفة فى اعتقادكم انى لم استخدم تلك المواهب التى جاءتنى كما تقولون جزافاً فى اداء واجبى نحو وطنى فى موضوع كان ينتظر مواطنى ابداء رأيى فيه . وآسف لقولكم ان كتب الدهر على مصر خسارة لا يدركها الحد بانقباض شفيق باشا عن الجهر برأيه من حيث يحتاج الى رأيه .

وسأقيم الدليل على خطأ هذا الاعتقاد

لقد قسمتم الموضوع الى فرعين . الأول : انشاء خزانات جبل الاولياء ومكوار . والثانى: المفاضلة بين انشاء خزان جبل الاولياء وتعلية خزان اسوان.

القسم الاول

أما الاول فقلتم فيه عنى (ان من اغرب ما يذكر لشفيق باشا انه من بضع سنين فارت الفوارة لا فى مصر وحدها بل فيها وفى انجلترا معا بمناسبة اجتماع الرأى على اقامة خزانى مكوار وجبل الاولياء وأحيل على المحاكمة اثنان من كبار المهندسين الانكليز هما ويلكوكس وكندى باشا لانهما قالا بخطر هذين المشروعين على الزراعة فى القطر المصرى ودعا الانكليز للحكومة فى هـذه القضية بكبار المهندسين فى الهند وأمريكا وغيرها .

وتصايحت فى الامر صحف العالم كله وعج المصريون وتطايروا بالاحتجاج كل مطار ... الخ الا أن شفيق باشا لم يقل شيئاً استغفر الله لقد أخرج فى ذلك الوقت كتابا حافلا فى تربية الارانب)

لم أر كيف أباح صديقى محرر المرآة لنفسه هـذا القول وأنا صاحب التقرير المشهور ـ ليس عنده طبعاً اذ لا حاجة لاديب مثله باقتناء كتب الهندسة الذى بمقتضاه أوقفت الأعمال فى جبل الأولياء . وتقرير هذا طبع مراراً بوزارة الأشغال ونسخته الأصلية محفوظة فى سجلاتها لكل من أراد الاطلاع عليها .

وهو تقرير مكون من ٣٥ صحيفة من صحائف الفولسكاب محرر فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢١ جاء فى الصحيفة ٢٨ منه ما يأتى :

« تحققت أن لا ضرر على مصر من تلك المشروعات مدة الفيضان فيما يتعلق بكمية المياه اذا أنشئت قناطر نجع حمادى فى الوقت ذاته الذى تنشأ فيه السدود بالسودان . ولـكن اذا لم تنشأ قناطر نجع حمادى ولم تعمل الأعمال الأخرى الواردة بعد، فيحصل ضرر لمصر مدة الفيضان لامن قلة المياه ولـكن من انحطاط مناسيبها . وكمية المياه وحدها لا تفى بحاجات القطر بل لا بد من مراعاة المناسيب أيضاً » .

وفى نفس الصحيفة (٢٨) قلت: « ولقد تبين من الحسابات التقريبية التى عملتها أثناء سفرى الى السودان مع السير مردوخ ما كدونلد انه عند ما يتم بناء خزانى جبل الاولياء ومكوار تنحط المياه عند أسوان بقدر يختلف من ٣٠ ر٠ الى ٢٠ ر١ سنتيمتر فى أشهر الفيضان . ولما كان فيضان سنة ١٩١٣ جاء غير واف

بحاجات القطر المصرى فحصول فيضان مثله يؤدى الى حالة أسوأ اذا انخفض المنسوب بالقدر المشار اليه »

قلت فى صحيفة ٣٠ « انه متى حصل ذلك فتزداد مساحة اراضى الشراقى ولا بد من اجراء أعمال جديدة فى المناطق المتعزلة فى اسوان وقناطر اسيوط والدلتا وترع الوجه القبلى لا تقل قيمتها عن ستة ملايين من الجنيهات للتغلب على الصعوبات التى تحصل من انشاء خزانى مكوار وجبل الاولياء خلاف مبلغ ٦ ملايين جنيه لانشاء جبل الاولياء فيكون مجموع التكاليف ١٢ مليون جنيه

وفى صحيفة (٣٤) قلت « انه بصرف الاثنى عشر مليوناً هذه لا تكون مصر عملت شيئاً بل تكون صرفت ٦ ملايين على عمل الخزان قبلى الخرطوم وستة ملايين من الجنيهات على انشاء قناطر وأعمال أخرى فى مصر الغرض منها منع الشراقى الذى يحصل الان ويزداد بانشاء سدى مكوار وجبل الاولياء . ولكن بصرف اثنين مليون جنيه كل عام لمدة ست أو سبع سنوات خلافا للاثنى عشر مليوناً السالفة الذكر يبتدىء الانتفاع الحقيقى بالمياه فى مصر .

وقلت فى الصحيفة ٣٥ « انه لم يكن هنالك مال يمكن استخدامه لنهو سد جبل الاولياء وقناطر نجع حمادى مع الاعمال التى اشرت اليها فى وقت واحد فخير عندى ايقاف العمل فى السد والانتظار حتى يتوفر المال اللازم لنهو الاعمال جميعها . »

وهكذا بعد أن صادقت اللجنة المختلطة المكونة من كبار المهندسين من الهند وأمريكا وانجلترا على فائدة خزان جبل الاولياء لمصر وقبلت الحكومة رأيهم وعملت بمشورتهم على نحو ما هو معروف ولا محل هنا لتكراره. أتيت أنا وحدى مع ضعفى وخالفتهم فى الرأى بتقرير قدمته لمجلس الوزراء وقلت بحصول الضرر لمصر من هذا العمل وان درء هذا الضرر يلزم له صرف ستة ملايين من الجنيهات على أقل تقدير (ولقد علمت مؤخراً بان تلك القيمة ربما وصلت الى ٨ ملايين)

ولم اتقدم وحيدا لمجلس الوزراء بهذا التقرير اتقاء التصادم مع دار المندوب السامى وقتها بل تناقشت مع السير مردوخ مكدونالد مستشار وزارة الاشغال وقتها فى تقريرى كلمة كلمة وانتهى به الامر الى أن حرر لى فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢١ مذكرته المشهورة فى وزارة الاشغال التى ترجمتها .

كرغبتكم أتشرف بأن اعلن موافقتى بصفة عامة على ما جاء بتقريركم الذى حررتموه لعرضه على مجلس الوزراء الخاص باعمال ضبط النيل عدا بعض مواضيع فنية ارغب فى فحصها فحصاً دقيقا قبل أن أعطى رأيى فيها

ومع ذلك فمهما كانت النتيجة التى يؤدى اليها هذا الفحص فانها لا تغير شيئاً من موافقتى على ماجاء بالتقرير سواء فيما يختص بالاعمال المطلوب اجراؤها أو ما تستلزمه من المصاريف .

مردوخ مكدونالد

و بعد مناقشات دقيقة أعقبت تقديم تقريرى مع دار المندوب السامى (مصر كانت تحت الحماية وقتها) ووزارتى الاشغال والمالية وافق مجلس الوزراء فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ على رأيى وقرر وقف العمل بجبل الاولياء

فأى ذنب لى ان كانت أعمالى وآرائى هذه لم تصل الى علم صاحب الفضيلة محرر المرآة فى جريدة السياسة الاسبوعية

ولما انتدبت الحكومة سنة ١٩٢٢ خبيراً انكليزيا هو المستر ديبوى لاعادة النظر فى أعمال ضبط النيل وغيرها التى تزعزعت قوة المصادفة عليها فى اللجنة المختلطة السالف ذكرها على أثر تقديم تقريرى حمد الله ذلك الخبير على وقف العمل وأثبت ذلك فى تقريره

أتدرى ياسيدى المحرر ما الذى حصل بعد ذلك . . ؟ حصل أن حضرة صاحب المعالى سرى باشا الذى كان قدم المشروع للمجلس المختلط السالف ذكره بمذكرته الرقيمة ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ المطبوعة فى مقدمة كتاب ضبط النيل وأعلن فيها موافقته على المشروعات . جاء فى مايو ١٩٢٥ وقدم لمجلس الوزراء مشروعا آخر لخزان آخر لجبل الأولياء . يغاير تمام المغايرة المشروع الاول . و بذلك ضرب معاليه مشروعه الاول ضربة قاضية ولن تقوم له بعد قائمة

هذا هو عملى يا حضرة المحرر فى القسم الاول فى اعتراض حضرتكم على . أوقفت مشروع جبل الاولياء الذى عملت له مباحث وطبعت ونشرت على الجمهور فى سنة ١٩٢٠ وعرضت على اللجنة العالية المكونة من كبار المهندسين فى أمريكا والهند وانكلترا ، وكان الايقاف لاسباب خطأ فى المشروع باعتراف واضعه وهو السير مردوخ ماكدونالد و باعتراف حضرة صاحب المعالى سرى باشا و باعتراف ديبوى الذى كان مستشاراً اسبق لوزارة الاشغال ، فاى ذنب لى اذا كان لم يصل الى علم حضرتكم كل ذلك .

القسم الثانى

أما القسم الثانى من الاعتراض فقلتم عنه : (وفى هـذا العام قامت الدنيا وقعدت حول خزان جبل الاولياء وارتج البرلمان ايما رجة وتنظر سرى باشا بما عنده من حجج على وجوب بناء خزان جبل الاولياء وأدلى زغلول باشا بمالديه من أدلة على وجوب تعلية خزان اسوان ولم يسكت العبقرى الفذ شفيق باشا أيضاً بل أدلى دلوه فى الدلاء فقد أخرج فى هذا الوقت كتابا جليلا فى تربية الدجاج)

وأقول انه ان لم يكن حصل هنا خطأ مطبعى فصدقت نبوءتكم مع تحوير خفيف فان الذى حررته فعلا كان كتابا فى الحمام لا الدجاج واكون ممتناً لو نشرته جريدة السياسة لافادة القراء ، ولكنى فى الوقت الذى كنت أحرر فيه كتاب الحمام لم أغفل موضوع خزان جبل الاولياء ولا تعلية خزان أصوان وربما كنت الوحيد الذى يتمنى بحرارة تهيئة السبل للمهندسين لدرس الموضوع بما يحبه العلم و يرضاه

أتدرى يا سيدى المحرر كيف ذلك

بعد أن أعاننى الله وأوقفت العمل فى سد جبل الاولياء الاول أو الاصلى فكرت فى امكان تعلية خزان اسوان ، أقول فكرت — ولا يؤخذ من ذلك انى واضع للفكرة . كلا يا سيدى فهى أقدم منى ـ ولكن الذى فكرت فيه هو دراسة امكان التعلية ولم يكن سبقنى أحد فى ذلك وكنت على أهبة السفر للندرة كعضو الوفد الرسمى وكان معالى زيور باشا سيقوم وقتها مقامى فى وزارة الاشغال ولم أشأ ضياع الوقت مدة غيابى باوربا سدى فكتبت للمهندس الذى يلينى فى الوزارة مباشرة وهو مسترتوتنهام وكيل الوزارة وقتها مذكرتى المشهورة أقول المشهورة رغم اتهامى من محرر المرآة بالسكوت ـ وهذه صورتها :

« من المرغوب فيه جدا فحص امكان بناء سد عند اسوان يمكن به تخزين ستة مليارات امتار مكعبة من المياه . وعند درس هـذا الموضوع يقتضى بحث الخمس نقط الآتية :

(ا) — هل تسمح الحالة الجغرافية القطاعات العرضية للوادى قبلى اسوان بعمل مثل هذا السد

(ب) — ما هو المنسوب الذى سيكون امام الخزان الجديد عند اسوان وما هو تأثير مثل هـذا المنسوب على اراضى النوبة ؟ هل ستغمر كل تلك البلاد بمياه الخزان

ما هى الاقتراحات اللازمة لايجاد موطن جديد لاهالى تلك البلاد اذا أغرقت

ماهي القيمة المالية لمثل هذا التلف وترحيل السكان

(ج) — المسائل الفنيـة المرتبطة بتشغيل بوابات عيون الخزان وبوابات الاهوسة تحت الضغط العظيم — وكذلك الفنية المرتبطة بالاساسات والضغوط والنحر ... الخ

(د) — هل هناك مياه رائقة كافية للتخزين فى كل سنة ويلزم أن يكون الدرس لزمن طويل وليكن عن المدة بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٢٠

(ه) — ما هى تكاليف مثل هـذا السد لو كان جديداً أو لو عمـل بالسد الحالى تعديل وتعلية

وانى واثق أنه لن يستأنف عمل فى المستقبل بجبل الأولياء الا اذا أجيب على هذه الاستفهامات وأن لا تكون الاجوبة فى صالح مثل هذا الخزان الذى يسع ٦ مليارات والمسألة ذات أهمية كافية تستوجب الدرس الطويل . أما فى موقع السـد وأما فى المكتب بمصر وانى اقترح عمل مكتب صغير من موظفى المشروعات ليخصصوا كل مجهودهم لهذه المسألة

محمد شفيق وزير الاشغال

هليو بوليس فى ١١ يونيه سنة ١٩٢١

وعنـد ما عدت مع الوفد فى ديسمبر سنة ١٩٢١ استقلت مع الوزارة ولم اعد للخدمة

أتدرى ياحضرة المحرر ماالذى عمل فى هذه المذكرة ارجوكم تلاوة مايأتى نقلا عن صحيفة ١٢ من مضبطة مجلس الشيوخ الرقيمة ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦

محمد شفيق باشا — عند ما كنت وزيراً للاشغال العمومية سنة ١٩٢١ طلبت دراسة مشروع تعلية خزان اسوان وقد كنت لاسابيع قليلة مضت على اعتقاد تام بان المشروع قد تم درسه ولكنى علمت مع مزيد الأسف من معالى وزير الأشغال الحالى أن توصيتى بدراسة المشروع كانت قد حفظت ولم يهتم بها فى سـنة ١٩٢١ الى الآن أي أنه ضاع من حياتنا الاقتصادية خمس سنوات فهل سيهمل المشروع خمس سنوات فخمس سنوات وهكذا

من الواجب على كل مصرى أن يهتم بذلك لأن مياه النيل التى تضيع مدة الفيضان فى كل عام فى البحر الأبيض المتوسط انما هى سبائك من ذهب حرم منها المصريون هذه السنين الطوال . فيجب اتخاذ كل الطرق لحبس هذه المياه وتخزينها فى أية جهة كانت

هذا موضوع يجب على كل مصرى أن يهتم به ويجب علينا الا نكتفى بوعد من وزير الأشغال بل نلح عليه فى السؤال يومياً لنحثه على الاسراع فى العمل ولا أقصد بهذا معالى الوزير الحالى شخصياً بل أصرف كلامى الى كل وزير يتولى وزارة الاشغال لانه يجب عليه الا يقصر اهتمامه على انشاء ترعة أومصرف بل يجب أن يكون لهذه المشروعات الحظ الاوفر من اهتمامه وعنايته

معالى وزير الاشغال — وزارة الاشغال مهتمة كل الاهتمام بهذه المشروعات وأمل ان اتقدم بها اليكم عند بدء الدورة البرلمانيـة المقبلة حتى يشرع فى العمل أوائل السنة المالية المقبلة :

أمن كانت هذه تصرفاته يلومه حضرة محرر المرآة على التفريط فى حق الوطن . . ؟

انقل ما يأتى عن جريدة السياسة اليومية الغراء التى صدرت فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦

« امضى حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال مساء أمس قراراً بانشاء ادارة عامة للمشروعات يتبعها مكتب مشروعات نجع حمادى ومكتب مباحث تعلية خزان أسوان »

وهكذا بعد خمس سنوات ونصف شرعت وزارة الاشغال فى تكوين مكتب مباحث لتعلية خزان أسوان الذى كنت اقترحت تكوينه فى يونيه ١٩٢١ وربما يكون الآن شرع ذلك المكتب فى عمل المباحث التى طلبت عملها

فهل يلومنى محرر المرآة على تقصير وقع من غيرى ويطلب منى أن أدلى دلوى فى الدلاء فى المناظرة الحاصلة بين معالى سرى باشا وسعادة زغلول باشا لتفضيل تعلية خزان أسوان أو انشاء جبل الاولياء ، مع أن نفس المباحث التى من مقتضاها يمكن عمل هذه المفاضلة لم يبدأ فيها بعد

يتدخل أديب ويلومنى على عدم اعطاء رأيى فى موضوع هندسى وليس له علم بان وزارة الاشغال لم تبدأ فى دراسته للآن

ربما كان هـذا القول غريباً عند سيدى المحرر وموجبا للدهشة ولـكنى أحيله على ما نشرته جريدة الاهرام الغراء فى ٢٦ نوفمبر سـنة ١٩٢٦ لحضرة صاحب السعادة زغلول باشا « أحد المتناظرين » فى الرد على بيـانات معالى سرى باشا فيجد فى السطر السادس ما يأتى :

(كان رأيى بداءة ذي بدء ، أن اعتذر عن الـكتابة فى هذا الموضوع لسبب وجيه وهو أن اللجنة التى عينتها وزارة الاشغال لدرس المشروعين لم تباشر عملها بعد ولان الوزارة لم تقدم نتيجة ابحاثها الفنية فى الموضوع . . . . . فوالحالة هذه يكون البحث فى الامر على صفحات الجرائد سابقاً لاوانه)

أن لم يكتف حضرة محرر المرآة بذلك فأحيله على ما نشرته السياسة الغراء بعدد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ لحضرة صاحب السعادة زغلول باشا حيث قال :

(أن حل مسألة المشروعات ليس متوقفا على هذه المناظرة بل ان هنالك عاملا جد أخيراً لافادة الرأى العام فى الموضوع وسيكون له من التأثير الفعلى ما يرجح نفع احدى وجهتى النظر . ذلك العامل هو ان وزارة الاشغال عينت فعلا هيئات جديدة فنية من أهل الخبرة لدرس هذين المشروعين من جديد . عند ما تتم هذه الدراسة يتكون لدى الرأى العام من وجهة النظر ما يمكنه من الحـكم فى تقدير أى المشروعين يبدأ به الآن)

أما كراهيتى للهندسة كما يقول حضرة المحرر فأوافقه تمام الموافقة على كراهيتى لهندسة يحكم بها صاحبها فى المواضيع الهندسية قبل دراستها . وحتى قبل الشروع فى تلك الدراسة

فهل يصر حضرة المحرر بعدما ذكر جميعه على رأيه فى أنى قصرت فى واجبي الوطنى وأنى ملوم فى اشتغالى بالـكتابة على الحمام والدجاج وقت البطالة . أما اذا كان غرضه أخذ « كم جوز » فعلى الرحب والسعة

وان أصر على رأيه فانى مستعد لمنازلته وأتقدم اليه من الان بشهودي حضرتى الدكتورين هيكل بك وعزمى بك وسلاحى قلمى ، وميداننا صفحات جريدة « السياسة » الغراء . والسلام على من اتبع الهدى .

محمد شفيق

أول يناير سنة ١٩٢٧